

الفصل السابع: الميزانية العمومية

يُعرّف هذا الفصل الأصول والخصوم والقيمة الصافية، ثم يصف تصنيفها ومختلف بنود التذكرة في الميزانية العمومية.

ألف- مقدمة

١-٧ يتناول هذا الفصل والفصول الثلاثة التالية أرصدة وتدفقات الأصول والخصوم، والميزانية العمومية أو تجميع الأرصدة، هي بيان بقيم الأصول المملوكة في وقت معين والمطالبات المالية، أو الخصوم، التي في حيازة وحدات أخرى على مالك تلك الأصول^١. ويُعرّف مجموع قيمة الأصول المملوكة مطروحا منه مجموع قيمة الخصوم بالقيمة الصافية وهو يعد مؤشرا للثروة. ويمكن أيضا اعتبار القيمة الصافية رصيذا ناتجا عن المعاملات وتدفقات اقتصادية أخرى في جميع الفترات السابقة. ويتم إعداد الميزانية العمومية عادة في نهاية كل فترة محاسبية، وهي أيضا بداية الفترة المحاسبية التالية. ويقدم الجدول ٧-١ صيغة مختصرة للغاية لميزانية عمومية.

٢-٧ يُعرّف هذا الفصل أولا الأصول والخصوم بشكل عام، والنوعين الرئيسيين للأصول وهما الأصول المالية والأصول غير المالية. ويصف القسم التالي المبادئ المستخدمة في تقييم الأصول والخصوم. ثم يصف الفصل بعد ذلك تصنيف الأصول والخصوم وأنواع الأصول والخصوم المدرجة بكل فئة من فئات التصنيف. وتصف الأقسام الأخيرة القيمة الصافية، وبنود التذكرة الموصى بها، والتصنيف التكميلي المزدوج للأصول المالية أو الخصوم مع قطاعات الطرف الآخر في الأداة المالية المتعلقة بالأصل المالي أو بالالتزام.

^١ يمكن إعداد ميزانية عمومية لوحدة منفردة أو أي مجموعة من الوحدات، مثل القطاع العام أو قطاع الحكومة العامة أو لقطاع فرعي من قطاع الحكومة العامة. ومن الأيسر في أغلب الأحيان وصف الميزانية العمومية بالإشارة إلى وحدة مؤسسية واحدة، ولكن أي بيان من هذا النوع ينطبق بنفس القدر على الميزانية العمومية لقطاع أو لقطاع فرعي.

باء- تعاريف الأصول والخصوم

٣-٧ يُعرّف هذا القسم أولا الأصل الاقتصادي وحدود مخزونات الأصول كمفهومين مستخدمين في نظام إحصاءات مالية الحكومة. ثم يصف بعد ذلك النوعين الرئيسيين للأصول كأصول مالية وأصول غير مالية ويُعرّف الخصوم بأنها القيد المقابل لأصل مالي.

١- حدود مخزونات الأصول

٤-٧ جميع الأصول المسجلة في نظام إحصاءات مالية الحكومة هي أصول اقتصادية، وهي كيانات:

- تقوم الوحدات المؤسسية فرادى أو مجتمعة بإعمال حقوق الملكية عليها،
- ويمكن لمالكها الحصول منها على منافع اقتصادية باقتنائها أو استعمالها على مدى فترة زمنية.

٥-٧ قيمة الأصل في أي وقت هي قيمته السوقية الجارية التي تُعرّف بأنها المبلغ المستحق دفعه لاقتناء الأصل في تاريخ التقييم، مع أخذ عمره وحالته والعوامل الأخرى ذات الصلة في الاعتبار. ويتوقف هذا المبلغ على المنافع الاقتصادية التي يمكن لمالك الأصل الحصول عليها من حيازة الأصل أو استعماله. وتتناقص المنافع المتبقية المتوقع الحصول عليها من بعض الأصول بمرور الزمن، مما يخفّض قيمة الأصل، وقد تزداد قيمة المنافع المتبقية أو تنقص بسبب التغيرات في الأسعار.

٦-٧ يوفر كل أصل اقتصادي منافع بوصفه مستودعا للقيمة. وإضافة إلى ذلك:

- يتم الحصول على بعض المنافع باستعمال أصول، مثل المباني أو الآلات، في إنتاج سلع وخدمات؛
- وتتألف بعض المنافع من دخل الملكية، مثل الفائدة والأرباح الموزعة والربوع التي يحصل عليها مالكو الأصول المالية والأراضي وبعض الأصول الأخرى.

الجدول ٧-١: الميزانية العمومية

الأصول	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية	الخصوم والقيمة الصافية	الميزانية العمومية الافتتاحية	الميزانية العمومية الختامية
أصول غير مالية			خصوم		
أصول مالية			قيمة صافية		
مجموع الأصول			مجموع الخصوم والقيمة الصافية		
بنود للتذكرة					

قطاع الحكومة العامة، فإنه يتضمن عادة مجموعة أصول أوسع نطاقا بكثير من الأصول التي تملكها مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص في المعتاد. وبعبارة أخرى، تمتلك الوحدات الحكومية عادة ما يلي:

- الأصول ذات الأغراض العامة، وهي الأصول التي يرجح أن تمتلكها وحدات أخرى وتستخدمها بطرق مماثلة مثل المدارس ومعدات بناء الطرق وسيارات الإطفاء والمباني الإدارية والأثاثات وأجهزة الكمبيوتر.
- أصول البنية التحتية، وهي أصول غير مالية غير منقولة لا يكون لها عموما استخدامات بديلة وتعود منافعتها على المجتمع بأسره. ومن أمثلة هذه الأصول الشوارع والطرق السريعة وشبكات الإنارة والجسور وشبكات الاتصالات والقنوات والحواجز.
- أصول التراث، وهي أصول تنوي الحكومة المحافظة عليها إلى ما لا نهاية بسبب أهميتها التاريخية أو الثقافية أو التعليمية أو الجمالية أو المعمارية الفريدة.

١١-٧ تستطيع الحكومات في بعض الحالات إنشاء أصول اقتصادية بممارسة سلطاتها السيادية أو سلطات أخرى مفوضة إليها. فعلى سبيل المثال، قد تكون للحكومة سلطة فرض حقوق ملكية على أصول تتوافر طبيعيا قد لا تخضع في غياب ذلك للملكية، مثل الطيف الكهرومغناطيسي الكهربائي والموارد الطبيعية في المياه الدولية شريطة تعيينها منطقة اقتصادية خالصة. ولا تكون تلك الأصول أصولا اقتصادية إلا إذا استخدمت الحكومة سلطتها لإرساء حقوق الملكية وإعمالها عليها.

٢- عرض عام للأصول والخصوم

١٢-٧ تتألف الأصول المالية من المطالبات مالية والذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة التي يخصصها صندوق النقد الدولي. والمطالبات المالية هي أصول تخول لوحدة، هي مالك

٧-٧ عند إرساء حقوق الملكية وإعمالها، يصبح الكيان المعني أصلا اقتصاديا بغض النظر عن يحصل على المنافع. فعلى سبيل المثال، قد تمتلك حكومة أرضا في منتزه وطني بهدف أن تعود المنافع المتحققة منها مباشرة على المجتمع بأسره.

٨-٧ لكي يكون الكيان أصلا اقتصاديا، يجب أن يكون قادرا أيضا على توفير منافع اقتصادية وذلك استنادا إلى الأوضاع الراهنة والمتوقعة في المستقبل المنظور في مجالات التكنولوجيا والمعرفة العلمية، والبنية التحتية الاقتصادية، والموارد المتاحة، والأسعار النسبية. وبذلك لا تعتبر الرواسب المعدنية المعلوم وجودها أصلا اقتصاديا إلا إذا كانت قابلة للاستغلال تجاريا بالفعل أو إذا كان من المنتظر أن تصبح قابلة للاستغلال تجاريا في المستقبل القريب.

٩-٧ تندرج بعض الكيانات في عداد الأصول الاقتصادية فيما عدا أن حقوق الملكية عليها لم يتم إرساؤها أو إعمالها بعد. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون بالإمكان إرساء حقوق ملكية على الغلاف الجوي وأصول معينة أخرى تتوافر طبيعيا. وقد تكون حقوق الملكية قائمة في حالات أخرى ولكن إعمالها متعذر، مثل حالة الأراضي التي تملكها الحكومة في أماكن بعيدة للغاية أو يتعذر الوصول إليها بحيث لا تتمكن الحكومة من ممارسة سيطرة فعلية عليها أو لا تقرر إعمال حقوق ملكيتها على تلك الأراضي. وفي مثل هذه الحالات، فإن تقرير ما إذا كانت درجة السيطرة التي تمارسها الحكومة تكفي لتصنيف الأرض كأصل اقتصادي أم لا، يصبح مسألة تقدير استنباطي.

١٠-٧ تستخدم الحكومات الأصول لإنتاج سلع وخدمات شأنها في ذلك شأن الشركات. فعلى سبيل المثال، تستخدم المباني الإدارية، إلى جانب خدمات موظفي الحكومة والمعدات المكتبية وبيع وخدمات أخرى، في إنتاج خدمات جماعية أو فردية مثل الخدمات الإدارية العامة. غير أنه إضافة إلى ذلك، غالبا ما تمتلك الحكومات أصولا يستهلك الجمهور العام خدماتها بصورة مباشرة وأصولا يتعين المحافظة عليها بسبب أهميتها التاريخية أو الثقافية. وبذلك، عند تطبيق مفهوم حدود مخزونات الأصول على

وحصص رأس المال الأخرى مطالبات على القيمة المتبقية لتلك الوحدة بعد الوفاء بمطالبات جميع الدائنين.

١٦-٧ نظرا لمعاملة الأسهم وحصص رأس المال الأخرى كمطالبات مالية، يجب معاملتها أيضا كخصوم على الوحدات القائمة بالإصدار. فإذا أصدرت شركة عامة رسميا أسهما أو شكلا آخر من حصص رأس المال، تصبح الأسهم خصوما على تلك الوحدة وأصولا للحكومة أو الوحدة الأخرى المالكة لتلك الأسهم. أما إذا لم تكن الشركة العامة قد أصدرت أي نوع من أنواع حصص رأس المال، فعندئذ يحتسب الوجود الضمني للأسهم. ووحدات الحكومة العامة غير مملوكة لوحدات أخرى، ومن ثم لا يحتسب أبدا وجود أسهم أو حصص ملكية أخرى في حالة تلك الوحدات.

١٧-٧ لا تعامل الأصول أو الخصوم الاحتمالية كأصول مالية وخصوم. كذلك لا تسجل في نظام إحصاءات مالية الحكومة المبالغ المجنبة في محاسبة الأعمال التجارية كمخصصات لمواجهة الالتزامات المستقبلية للوحدة، سواء المؤكدة أو الاحتمالية، أو لمواجهة نفقاتها المستقبلية. ولا تدرج في هذا النظام إلا الخصوم الجارية الفعلية القائمة لطرف آخر أو أطراف أخرى.

١٨-٧ لا يعتبر الذهب النقدي ولا حقوق السحب الخاصة مطالبة مالية، وهذا يعني أنهما لا يشكلان خصوما على أي وحدة أخرى. غير أنهما يوفران منافع اقتصادية بوصفهما مستودعين للقيمة ويستخدمان كوسائل دفع لتسوية مطالبات مالية وتمويل أنواع أخرى من المعاملات. ونتيجة لذلك، جرى العرف على معاملتهما كأصول مالية.

١٩-٧ **الأصول غير المالية** هي جميع الأصول الاقتصادية عدا الأصول المالية، وهي ضمنا لا تمثل مطالبات على وحدات أخرى، وهي مستودعات للقيمة شأنها في ذلك شأن الأصول المالية. وإضافة إلى ذلك، توفر معظم الأصول غير المالية منافع إما من خلال استخدامها في إنتاج سلع وخدمات أو في شكل دخل ممتلكات.

٢٠-٧ قد تنشأ الأصول غير المالية كمنتجات من عملية إنتاجية، أو قد تتوافر طبيعيا أو قد ينشئها المجتمع. وكما يرد في قسم لاحق من هذا الفصل، تصنف الأصول المنتجة كأصول ثابتة أو كمخزونات أو كنفائس.

- الأصول الثابتة هي أصول منتجة تستعمل بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاج لمدة تزيد على عام.
- المخزونات هي سلع وخدمات يحتفظ بها المنتجون لأغراض البيع أو الاستخدام في الإنتاج أو لاستخدام آخر في تاريخ لاحق.

الأصل (أي الدائن)، الحصول على مبلغ واحد أو عدة مبالغ من وحدة ثانية، هي المدين، وفق الشروط المحددة في عقد بين الوحدتين. والمطالبة المالية هي أصل لأنها توفر منافع للدائن بوصفها مستودعا للقيمة. وقد يحصل الدائن على منافع إضافية في شكل مدفوعات فائدة أو دخل ملكية آخر أو في شكل مكاسب حيازة أو كليهما. والأنواع المعتادة للمطالبات المالية هي النقود والودائع والقروض والسندات والمشتقات المالية والحسابات الدائنة.

١٣-٧ تنشأ معظم العقود، التي يشار إليها أيضا باسم الأدوات أو الأدوات المالية، التي تستند إليها المطالبة المالية، عندما تقدم وحدة أموالا لوحدة أخرى وتوافق الوحدة الثانية على سدادها في المستقبل.^٢ ويتم تحديد المطالبات المالية صراحة في حالات عديدة بوثائق رسمية تعبر عن العلاقة بين المدين والدائن. غير أن المطالبة المالية قد تنشأ في بعض الحالات من تقديم الدائن أموالا بشكل ضمني إلى المدين. فعلى سبيل المثال، قد تكتسب وحدة حكومية مطالبة على وحدة أخرى عندما لا تسدد الوحدة الأخرى المدفوعات عند نشوء الالتزامات المعنية، مثل تحويل ضرائب المبيعات مباشرة بعد البيع. وفي حالات أخرى، ينشئ نظام إحصاءات مالية الحكومة مطالبات لإبراز الواقع الاقتصادي الذي تستند إليه معاملة ما، مثل خلق قرض افتراضي عند اقتناء أصل بموجب تأجير تمويلي. وبغض النظر عن كيفية نشوء المطالبة المالية، تنطفي تلك المطالبة عندما يسدد المدين المبلغ المتفق عليه في العقد.^٣

١٤-٧ عندما تنشأ مطالبة مالية، ينشئ المدين في نفس الوقت **التزاما** بقيمة مساوية بوصفه الطرف المقابل في الأصل المالي. وبعبارة أخرى فإن المبلغ أو المبالغ التي يكون للدائن الحق في الحصول عليها بموجب العقد هي أيضا المبلغ أو المبالغ التي يلتزم المدين بتقديمها بموجب ذلك العقد. وبذلك فإن الخصوم هي التزامات بتقديم منافع اقتصادية للوحدات التي تقتني المطالبات المالية المناظرة.

١٥-٧ تعامل الأسهم وحصص رأس المال الأخرى التي تصدرها الشركات وأشكال التنظيمات القانونية المشابهة كمطالبات مالية حتى إن كان حائزوها لا يملكون مطالبة نقدية ثابتة أو محددة سلفا على الشركة المعنية. غير أن الأسهم وحصص رأس المال الأخرى تعطي لأصحابها الحق في الحصول على منافع في شكل أي أرباح موزعة وتوزيعات ملكية أخرى، وغالبا ما تكون حيازتها على أمل الحصول على مكاسب حيازة. وفي حالة تصفية الوحدة القائمة بالإصدار، تصبح الأسهم

^٢ لا تنطوي العقود التي تستند إليها أنواع معينة من المشتقات المالية على تقديم أموال من وحدة إلى وحدة أخرى.

^٣ يمكن إطفاء التزام ما بطرق أخرى، مثل الإلغاء من جانب الدائن.

الفصل سوف يشير في معظم الحالات إلى الأصول المالية فقط، على أن يكون مفهوماً أن هذه الإشارات تشمل الخصوم بنفس القدر.

٢٥-٧ إذا كان إنتاج وبيع أصول من نفس النوع في السوق مستمرا، يمكن تقييم أصل قائم بسعر السوق الجاري لأصل حديث الإنتاج بعد تعديله حسب استهلاك رأس المال الثابت في حالة الأصول الثابتة، وأي فروق أخرى بين الأصل القائم والأصل حديث الإنتاج. وينبغي احتساب استقطاع استهلاك رأس المال الثابت على أساس الأسعار السائدة وقت إعداد الميزانية العمومية وليس المبالغ الفعلية التي سجلت من قبل كمصروفات.

٢٦-٧ يمكن أيضا استخدام معلومات من السوق لتسعير الأصول غير المتداولة في الوقت الراهن ولكنها مشابهة لأصول متداولة. وعلى سبيل المثال:

- قد يكون من الممكن استخدام معلومات عن أوراق مالية متداولة في بورصة ما في تقييم أوراق مالية مماثلة عن طريق القياس، مع احتساب استقطاع لانخفاض قابلية تداول الأوراق غير المتداولة.

- تستند تقييمات الأصول المنظورة لأغراض التأمين أو لأغراض أخرى عموما إلى الأسعار الملاحظة لبند تعتبر بدائل قريبة لها. ومن الممكن استخدام هذه التقييمات لأغراض التقييم في الميزانية العمومية.

- إذا توقف إنتاج الأصل الثابت القائم ولكن استعيز عنه بأصل ذي خصائص تختلف اختلافا كبيرا من بعض الجوانب ولكنه مشابه بصورة عامة من النواحي الأخرى (على سبيل المثال ظهور طرازات جديدة من المركبات أو الطائرات)، فإنه قد يكون من المعقول افتراض أن سعر الأصل القائم قد تحرك بنفس قدر تحرك سعر الأصل الذي يباع في الوقت الراهن.

٢٧-٧ قد يكون من الممكن تقييم الأصول بالتكاليف الأولية لاقتنائها زائدا إعادة تقييم ملائمة عن التغيرات التالية في الأسعار ناقصا استقطاع استهلاك رأس المال الثابت أو إهلاك الأصول أو النضوب.

- تسجل معظم الأصول الثابتة في الميزانية العمومية بتكلفة الإحلال المخفضة. وهذه القيمة هي القيمة الأصلية لاقتناء الأصل معدلة باستقطاع مقابل تغيرات السعر ثم مخفضة حسب الاستهلاك المتراكم لرأس المال الثابت.

- تقييم عادة الأصول غير المنتجة غير المنظورة، مثل الكيانات المشمولة ببراءات اختراع، بالتكاليف الأولية لاقتنائها (معادا

- النفاس هي سلع منتجة ذات قيمة عالية تقتنى ويحتفظ بها بالدرجة الأولى كمستودعات للقيمة بمرور الوقت ولا تستخدم أساسا لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك.

٢١-٧ يشار إلى الأصول التي تتوافر طبيعيا والأصول التي ينشئها المجتمع باسم الأصول غير المنتجة. وتشمل الأصول التي تتوافر طبيعيا الأرض والرواسب المعدنية الجوفية، والأسماك في المياه المفتوحة ولكن الإقليمية، والطيف الكهرومغناطيسي عند أعمال حقوق الملكية. وتشمل الأصول التي ينشئها المجتمع براءات الاختراع وعمليات التأجير.^٤

جيم- تقييم الأصول والخصوم

٢٢-٧ كما ورد في الفقرة ٧-٥، ينبغي تقييم جميع الأصول والخصوم بقيمتها السوقية الجارية، وتعرف القيمة السوقية الجارية بالمبلغ المستحق دفعه لاقتناء الأصل المعني في تاريخ التقييم. وتشمل هذه القيمة جميع رسوم النقل والتركيب وجميع تكاليف نقل الملكية في حالة الأصول غير المالية وليس في حالة الأصول المالية. وتشتمل تكاليف نقل الملكية على الرسوم المدفوعة للمساحين والمهندسين والمعماريين والمحامين والوكلاء العقاريين والضرائب مستحقة الدفع على نقل الملكية. وتستبعد تكاليف نقل الملكية من القيمة السوقية الجارية للأصول المالية لأسباب منها أن الأصول المالية والخصوم المقابلة يشيران إلى نفس الأداة المالية ويجب أن تكون لهما نفس القيمة.

٢٣-٧ تعتبر السوق التي يتم بها تداول الأصول المماثلة بأحجام كبيرة والتي تسجل بها أسعارها السوقية على فترات منتظمة هي المصدر المثالي لملاحظات الأسعار التي يستند إليها التقييم. وغالبا ما تتوافر تلك الأسعار في حالات المطالبات المالية ومعدات النقل والمحاصيل والماشية والمخزونات.

٢٤-٧ إذا لم توجد أسعار ملاحظة لأن الأصول المعنية غير متداولة في السوق في الوقت الراهن أو لأنها لا تتداول إلا بصورة غير منتظمة، فإنه يجب عندئذ تقدير سعر أو قيمة. وتقدم الفقرات التالية وصفا عاما للأساليب التي يمكن استخدامها في تقدير أسعار السوق الجارية. وترد إرشادات إضافية بشأن تقييم أنواع معينة من الأصول والخصوم بالأجزاء ذات الصلة من القسم الذي يبين تصنيف الأصول والخصوم. ونظرا لأن تقييم الخصوم هو نفس تقييم الأصول المالية المناظرة، فإن الجزء الباقي من هذا

^٤ يشار إلى الأصول التي تتوافر طبيعيا في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ باسم الأصول المنظورة غير المنتجة. ومع إدراج الطيف الكهرومغناطيسي في هذه الفئة يصبح اسم الأصول التي تتوافر طبيعيا أكثر دقة. ويشار إلى الأصول التي ينشئها المجتمع باسم الأصول غير المنتجة غير المنظورة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وفي مواضع أخرى من هذا الدليل.

الجدول ٧-٢: تصنيف الأصول غير المالية

الأصول غير المالية	٦١
أصول ثابتة	٦١١
مبان وإنشاءات	٦١١١
مسكن	٦١١١١
مبان غير سكنية	٦١١١٢
إنشاءات أخرى	٦١١١٣
آلات ومعدات	٦١١٢
معدات نقل	٦١١٢١
آلات ومعدات أخرى	٦١١٢٢
أصول ثابتة أخرى	٦١١٣
أصول فلاحية	٦١١٣١
أصول ثابتة غير منظورة	٦١١٣٢
المخزونات	٦١٢
مخزونات استراتيجية	٦١٢١
مخزونات أخرى	٦١٢٢
مواد وإمدادات	٦١٢٢١
عمل قيد الإنجاز	٦١٢٢٢
سلع تامة الصنع	٦١٢٢٣
سلع مشتتة بغرض إعادة البيع [GFS]	٦١٢٢٤
النفائس	٦١٣
الأصول غير المنتجة	٦١٤
أرض	٦١٤١
أصول جوفية	٦١٤٢
أصول أخرى تتوافر طبيعياً	٦١٤٣
أصول غير منتجة غير منظورة	٦١٤٤

الأولى هي الأصول المنتجة _الأصول الثابتة (٦١١)، والمخزونات (٦١٢)، والنفائس (٦١٣)، وتتألف الفئة الرابعة من جميع الأصول غير المنتجة (٦١٤). ويورد الجدول ٧-٢ تصنيفاً كاملاً للأصول غير المالية.

أ- الأصول الثابتة (٦١١)

٧-٢٢ الأصول الثابتة هي أصول منتجة تستخدم بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاج لمدة تزيد على عام. والخاصية المميزة للأصل الثابت ليست في كونه أصلاً معمرًا بمفهوم مادي، بل في إمكانية استخدامه بصورة متكررة أو مستمرة في الإنتاج لفترة زمنية طويلة. وقد تكون بعض السلع، مثل الفحم المستخدم كوقود، سلعا معمرة للغاية من الناحية المادية ولكن لا تعتبر أصولاً ثابتة لأنه لا يمكن استخدامها إلا مرة واحدة. وتصنف الأصول الثابتة تصنيفاً آخر كـ **مبان وإنشاءات (٦١١١) وآلات ومعدات (٦١١٢) وأصول ثابتة أخرى (٦١١٣)**.

٧-٢٣ أكفاً أسلوب لتقييم الأصول الثابتة، بوجه عام، هو استخدام تكلفة الإحلال المخفضة الجارية كبديل قريب للقيمة السوقية الجارية. ويوضح الجزء الباقي من هذا القسم متى يكون من المرجح التوصل إلى تقييم أدق لنوع معين من الأصول الثابتة باستخدام أسلوب آخر.

تقييمها بشكل ملائم) ناقصاً استقطاع إهلاك الأصول. ويجب اختيار نمط للتناقص، عند استخدام هذا الأسلوب، يمكن أن يستند إلى قوانين ضريبية وأعراف محاسبية.

• قد يكون من الممكن تقييم الأصول الجوفية بتكلفة الاقتناء الأولية (معاداً تقييمها بشكل ملائم) ناقصاً استقطاع النضوب.

٧-٢٨ يستخدم عادة أسلوب الجرد الدائم لتقدير تكلفة الإحلال المخفضة لفئة من الأصول، وعلى الأخص الأصول الثابتة المنظورة. وتستند قيمة المخزون في هذا الأسلوب إلى تقديرات لعمليات للاقتناء والتصرف التي تراكمت (بعد خصم الاستهلاك المتراكم لرأس المال الثابت أو إهلاك الأصول أو النضوب) معاداً تقييمها على مدى فترة طويلة كافية لتغطية اقتناء جميع الأصول في هذه الفئة.

٧-٢٩ يمكن في حالات أخرى تقريب أسعار السوق بالقيمة الحالية للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من أصل معين. وقد يكون هذا الأسلوب ممكناً بالنسبة لعدد من الأصول المالية والأصول التي تتوافر طبيعياً والأصول غير المنظورة. فعلى سبيل المثال، تعتبر الأخشاب والأصول الجوفية من الأصول التي تتحقق المنافع منها عادة إما في المستقبل أو على مدى سنوات عديدة أو في الحالتين معاً. ويمكن استخدام الأسعار الجارية لتقدير إجمالي العائد من التصرف في تلك الأصول وتكلفة توصيلها للسوق. ويمكن بعد ذلك خصم هذه العائدات والتكاليف لتقدير القيمة الحالية للمنافع المتوقعة.

٧-٣٠ ينبغي تحويل قيمة الأصول والخصوم المحررة بعملات أجنبية إلى العملة الوطنية بسعر الصرف السائد في السوق في تاريخ الميزانية العمومية. وينبغي أن يكون السعر المستخدم هو النقطة الوسطى بين سعري الشراء والبيع الفوريين لمعاملات العملة. وفي حالة تطبيق نظام تعدد أسعار الصرف، ينبغي أن يستند التقييم إلى السعر الساري على نوع الأصل المعني.

دال- تصنيف الأصول والخصوم

١- الأصول غير المالية (٦١)

٧-٣١ ورد تعريف الأصول غير المالية في الفقرة ٧-١٩ بأنها جميع الأصول الاقتصادية عدا الأصول المالية. وهناك أربع فئات للأصول غير المالية عند المستوى الأول للتصنيف. والفئات الثلاث

٥ الأرقام بين الأقواس بعد كل فئة تصنيف هي رموز تصنيف نظام إحصاءات مالية الحكومة، ويورد الملحق الرابع جميع رموز التصنيف المستخدمة في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

٣٤-٧ قد يمتد إنتاج بعض الأصول الثابتة، كالمباني والإنشاءات أساسا، لفترتين محاسبيتين أو أكثر. وتصنف الإنشاءات غير المستكملة التي يتحقق اقتناؤها بواسطة مدفوعات مرحلية مشترطة بموجب عقد بيع كأصول ثابتة في الميزانية العمومية للطرف المشتري وليس كأصل مالي عن أي مدفوعات مرحلية مسددة. وبالمثل، تعامل الأصول الثابتة الجاري إنشاؤها للحساب الذاتي كأصول ثابتة وليس كمخزونات أعمال قيد الإنجاز.

٣٥-٧ تعامل الأصول الثابتة المكتسبة بموجب تأجير تمويلي، وهي على الأرجح آلات ومعدات، كما لو كانت مشتراة ومملوكة للمستخدم أو المستأجر وليس لمالكها القانوني أي المؤجر. ويعامل الاقتناء على أنه يجري تمويله بمطالبة مالية مصنفة كقرض. فعلى سبيل المثال، إذا اشترى أحد البنوك عربية سكة حديد ثم أجرها لخطوط السكك الحديدية الوطنية، تسجل العربية كأصل لدى السكك الحديدية الوطنية ويسجل قرض كالتزام على السكك الحديدية الوطنية وكأصل للبنك.

٣٦-٧ لا تعامل أسلحة (مثل القذائف والصواريخ والقنابل) كأصول ثابتة لأنها سلع تستخدم مرة واحدة وليست سلعا تستخدم بصورة متكررة أو مستمرة في الإنتاج. وينسحب ذلك أيضا على المركبات ومعدات أخرى وإنشاءات وظيقتها لإطلاق تلك الأسلحة (مثل السفن الحربية والغواصات والطائرات الحربية والدبابات وحاملات القذائف)، فلا تعامل بدورها كأصول ثابتة. ومن ناحية أخرى، تعامل الإنشاءات والمعدات التي تملكها القوات المسلحة وتستخدمها بنفس طريقة استخدام المنتجين المدنيين لبنود مماثلة، مثل المطارات الحربية وأحواض السفن والكليات والمستشفيات والمعدات المكتبية، كأصول ثابتة. وتصنف أيضا جميع الأسلحة الخفيفة والعربات المدرعة، التي تستخدمها منظمات غير عسكرية تضطلع بأنشطة الأمن الداخلي أو الشرطة، كأصول ثابتة بصرف النظر عن كون تلك البنود لا تعد أصولا عندما تكون مملوكة للقوات المسلحة.

(١) المباني والإنشاءات (٦١١١)

٣٧-٧ تتألف المباني والإنشاءات من **المساكن (٦١١١١)**، **والمباني غير السكنية (٦١١١٢)**، **والإنشاءات الأخرى (٦١١١٣)**. وتشتمل قيمة المباني والإنشاءات على تكلفة تنظيف وإعداد الموقع وقيمة جميع التركيبات والمرافق والمعدات التي تشكل أجزاء أساسية من الإنشاءات.

٣٨-٧ تعتبر بعض الإنشاءات تحسينات رئيسية تدخل على الأرض، مثل الحواجز والجداول، والحواط البحرية المقامة للسيطرة على الفيضانات، والمصارف أو استصلاح الأراضي. وتقام تلك الإنشاءات لاقتناء أرض جديدة أو تحسين نوعية الأرض ولا تستخدم مباشرة في إنتاج سلع وخدمات أخرى، وتدرج قيمتها مع قيمة الأرض.

٣٩-٧ تدرج أيضا المباني والإنشاءات التي تعتبر أيضا نصبا تاريخية في الفئة الملائمة ضمن المباني والإنشاءات. والنصب التاريخية هي إنشاءات أو مواقع ذات قيمة أثرية أو تاريخية أو ثقافية، وهي عادة متاحة للجمهور العام ويدفع الزوار غالبا رسم دخول إلى النصب أو ما يحيط بها. وتستخدم وحدات الحكومة العامة عادة النصب التاريخية لإنتاج خدمات ثقافية أو خدمات من نوع ترفيهي. غير أنه لا يمكن تقييمها مباشرة إلا إذا اعترف بأهميتها شخص آخر عدا مالكيها، وهو ما يحدث في المعتاد بالبيع أو بثمنينها رسميا. وينبغي أن تقيم النصب التاريخية بأحدث سعر بيع يتم تحديده إذا اقتضى الأمر بمؤشر أسعار عام. وإذا لم يتوافر سعر بيع، فإنه ينبغي عندئذ استخدام تقدير بديل مثل التقييم لأغراض التأمين.

المساكن (٦١١١١)

٤٠-٧ المساكن هي مبان تستخدم كلياً أو بصورة رئيسية لأغراض السكني، بما في ذلك مواقف السيارات المغطاة والإنشاءات الملحقة. وتدرج أيضا العوامات وصنادل نقل البضائع والبيوت المتنقلة والعربات الكبيرة المغطاة التي تستخدم كمقر سكني رئيسي. وتدرج المساكن المقتناة من أجل العسكريين لأنها تستخدم بنفس طريقة استخدام المساكن الخاصة بالمدنيين. ونظرا للاتجار في المساكن بالشكل العادي، يمكن أن تكمل الأسعار الملاحظة في سوق العقارات التقييم بتكلفة الإحلال المخفضة أو أن تحل محل ذلك التقييم.

المباني غير السكنية (٦١١١٢)

٤١-٧ المباني غير السكنية هي جميع المباني عدا المساكن. ومن أمثلة أنواع المباني المدرجة في هذه الفئة المباني الإدارية والمدارس والمستشفيات والمباني المخصصة للترفيه العام والمخازن والمباني الصناعية والمباني التجارية والفنادق والمطاعم. وتدرج المباني والإنشاءات المقتناة لأغراض عسكرية في هذه الفئة مادامت مشابهة لمبان مدنية مقتناة لأغراض الإنتاج ويمكن استخدامها بنفس الطريقة.

إنشاءات أخرى (٦١١١٣)

٤٢-٧ تتألف هذه الفئة من جميع الإنشاءات عدا المباني. ويدرج ضمن هذه الفئة ما يلي:

- الطرق السريعة والشوارع والطرق والجسور والطرق العلوية والأنفاق والسكك الحديدية السطحية والممدودة في أنفاق ومدارج المطارات.

معظمها خدمات جماعية. وتصنف البنود من هذا النوع غير المعدة للاستخدام في الإنتاج كنفائس.

(٣) أصول ثابتة أخرى (٦١١٣)

٤٧-٧ تتألف الأصول الثابتة الأخرى من أصول فلاحية (٦١١٣١) وأصول ثابتة غير منظورة (٦١١٣٢).

الأصول الفلاحية (٦١١٣١)

٤٨-٧ تتألف الأصول الفلاحية من الحيوانات والنباتات المستخدمة بصورة متكررة أو مستمرة لمدة تزيد على عام لإنتاج سلع أو خدمات أخرى. وتشمل أنواع الحيوانات المدرجة في هذه الفئة حيوانات التربية (بما في ذلك الأسماك والدواجن) وماشية الألبان، ودواب الجر، والأغنام أو الحيوانات الأخرى التي تربي لإنتاج الصوف، والحيوانات المستخدمة في النقل أو السباق أو التسلية. وتشمل أنواع النباتات في هذه الفئة الأشجار والكروم والشجيرات المزروعة لإنتاج الفاكهة والمكسرات والعصارة والصمغ واللحاء والأوراق. وتصنف الحيوانات والنباتات المستخدمة لمرة واحدة مثل الماشية المرعاة للذبح والأشجار المزروعة للحصول على الأخشاب كمخزونات وليس كأصول ثابتة.

٤٩-٧ لا تصنف كأصول فلاحية أو مخزونات إلا الحيوانات المرعاة والنباتات المفتوحة تحت رقابة وحدات الحكومة العامة ومسؤوليتها وإدارتها بصورة مباشرة. أما جميع الحيوانات والنباتات الأخرى فهي إما تصنف كأصول غير منتجة أو لا تعتبر أصولا اقتصادية.

٥٠-٧ يمكن تقييم الحيوانات المدرجة في هذه الفئة عادة على أساس الأسعار السوقية الجارية لحيوانات مشابهة في سن معينة. ويقبل ترجيح احتمالات توافر مثل هذه المعلومات بالنسبة للنباتات، والأرجح أنه سيتعين تقييمها بتكلفة الإحلال المخفضة.

الأصول الثابتة غير المنظورة (٦١١٣٢)

٥١-٧ تتألف الأصول الثابتة غير المنظورة من استكشاف المعادن، وأنظمة برامج الكمبيوتر، والأعمال الترويجية والأدبية والفنية الأصلية، وأصولا ثابتة أخرى غير منظورة متنوعة. ولكي يعتبر البند أصلا ثابتا، يجب أن يكون معدا للاستخدام في الإنتاج لمدة تزيد على عام وأن يقتصر استخدامه على الوحدات التي أثبتت حقوق ملكيته أو على الوحدات التي رخص لها المالكون استخدامه. ولا تعامل المصروفات على البحوث والتطوير، وتدريب العاملين، وبحث السوق والأنشطة المشابهة كأصول ثابتة غير منظورة حتى إن كان بعضها قد يحقق منافع مستقبلية، وهذه تعامل كمصروفات.

• شبكات الصرف الصحي والممرات المائية والموانئ والسدود وغيرها من الإنشاءات المائية.

• آبار التهوية والأنفاق والإنشاءات الأخرى المرتبطة بتعدين الأصول الجوفية.

• خطوط الاتصالات وخطوط الكهرباء وخطوط الأنابيب.

• مرافق الرياضة والترفيه الخارجية.

٤٣-٧ تدرج الإنشاءات المكتسبة لأغراض عسكرية ما دامت مشابهة للإنشاءات المدنية ويمكن استخدامها بنفس الطريقة.

(٢) الآلات والمعدات (٦١١٢)

٤٤-٧ تقسم الآلات والمعدات إلى معدات نقل (٦١١٢١) وآلات ومعدات أخرى (٦١١٢٢). وتدرج الآلات والمعدات، التي تشكل جزءا أساسيا من مبنى أو إنشاءات أخرى، في قيمة المبنى أو الإنشاءات وليس ضمن الآلات والمعدات. ولا تعتبر العدد الرخيصة الثمن، والتي تشتري بسعر ثابت نسبيا مثل العدد اليدوية، أصولا ثابتة ما لم تشكل نسبة كبيرة من مخزون الآلات والمعدات.

معدات النقل (٦١١٢١)

٤٥-٧ تتألف معدات النقل من معدات نقل الناس والأشياء، بما في ذلك السيارات والمقطورات وأشياء المقطورات، والسفن، وقاطرات وعربات الخطوط الحديدية، والطائرات، والدراجات النارية، والدراجات. وقد تكون أسواق السيارات والطائرات وبعض أنواع معدات النقل الأخرى ممثلة بقدر يكفي لإعطاء ملاحظات سعرية أفضل من التقييمات بتكلفة الإحلال المخفضة.

آلات ومعدات أخرى (٦١١٢٢)

٤٦-٧ تتألف هذه الفئة من جميع الآلات والمعدات عدا معدات النقل. وأنواع الأصول التي تدرج ضمن هذه الفئة هي الآلات ذات الاستعمالات العامة والآلات ذات الاستعمالات الخاصة، ومعدات المكاتب والمحاسبة والحساب، والآلات الكهربائية، ومعدات الإذاعة والتلفزيون والاتصالات، والأجهزة الطبية، وأدوات القياس الدقيق والأدوات البصرية، والآثاث، وساعات اليد والحائط، والآلات الموسيقية، والسلع الرياضية. وتشمل هذه الفئة أيضا اللوحات المرسومة والتماثيل المنحوتة والأعمال الفنية الأخرى أو التحف، والمقتنيات الأخرى القيمة التي تملكها وتعرضها المتاحف الحكومية والمنظمات المشابهة بغرض إنتاج خدمات غير سوقية

ب- المخزونات (٦١٢)

٥٨-٧ المخزونات هي سلع وخدمات يحتفظ بها المنتجون بغرض البيع أو استخدامها في الإنتاج أو لاستخدام آخر في تاريخ لاحق. وتصنف المخزونات كمخزونات استراتيجية (٦١٢١) ومخزونات أخرى (٦١٢٢). وينبغي تقييم المخزونات بأسعارها السوقية الجارية في تاريخ الميزانية العمومية وليس بسعر الاقتناء. ومن ناحية المبدأ، ينبغي أن تتوافر بيانات أسعار السوق الجارية لمعظم أنواع المخزونات، ولكن كثيرا ما تقدر قيم المخزونات من الناحية العملية بتعديل القيم الدفترية أو قيم اقتنائها بالاستعانة بمؤشرات الأسعار.

(١) المخزونات الاستراتيجية (٦١٢١)

٥٩-٧ تشتمل المخزونات الاستراتيجية على السلع المحتفظ بها لأغراض استراتيجية أو للطوارئ، والسلع التي تحتفظ بها هيئات تنظيم السوق، والسلع الأساسية ذات الأهمية الخاصة للبلد مثل الحبوب والبتروول. ولا توجد هذه الفئة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الذي يعامل المخزونات الاستراتيجية كسلع مشتراة بغرض إعادة البيع (٦١٢٢٤). وقد تكون مثل هذه الأرصدة كبيرة عند بعض الحكومات وتمثل عنصرا مهما من عناصر سياسات الحكومة.

(٢) مخزونات أخرى (٦١٢٢)

٦٠-٧ تتألف المخزونات الأخرى من المواد والإمدادات (٦١٢٢١)، وأعمال قيد الإنجاز (٦١٢٢٢)، وسلع تامة الصنع (٦١٢٢٣)، وسلع مشتراة بغرض إعادة البيع (٦١٢٢٤).

المواد والإمدادات (٦١٢٢١)

٦١-٧ تتألف المواد والإمدادات من جميع السلع المحتفظ بها بغرض استخدامها كمدخلات في عملية إنتاجية. وقد تحتفظ وحدات الحكومة العامة بمجموعة متنوعة من السلع كمواد وإمدادات، بما في ذلك الإمدادات المكتبية والوقود ومواد غذائية. وعادة ما تحتفظ كل وحدة بالحكومة العامة ببعض المواد والإمدادات، وإن اقتصر على الإمدادات المكتبية. وكثيرا ما تقيم الإمدادات على أساس أسعار السوق الجارية لنفس السلع.

الأعمال قيد الإنجاز (٦١٢٢٢)

٦٢-٧ تتألف الأعمال قيد الإنجاز من سلع وخدمات مجهزة أو مصنعة أو مجمعة جزئيا من جانب المنتج ولكنها عادة لا تباع أو تشحن أو تحول إلى آخرين بدون مزيد من التجهيز، كما أن المنتج

٥٢-٧ يجري التنقيب على المعادن لاكتشاف رواسب جديدة من البترول والغاز الطبيعي وأصول جوفية أخرى يمكن استغلالها تجاريا. وتؤثر المعلومات التي يتم الحصول عليها من عمليات التنقيب على الأنشطة الإنتاجية لمن يحصلون على تلك المعلومات على مدى عدة سنوات.

٥٣-٧ تقاس قيمة الأصل الناتج بقيمة الموارد المخصصة للتنقيب لأنه لا يمكن تقييم المعلومات التي يتم الحصول عليها. وإلى جانب تكلفة الحفر والتجفيف الاختباريين الفعليين تفتيشا عن البترول والغاز، يشتمل التنقيب عن المعادن على أي تكاليف قبل الترخيص وتكاليف التراخيص والاقتناء والتقييم، وتكاليف المسح الجوي وغيره من أعمال المسح، وتكلفة النقل والتكاليف الأخرى التي يتم تحملها لجعل التنقيب ممكنا. وينبغي إعادة تقييم أعمال التنقيب التي أجريت في الماضي، والتي لم تشطب قيمتها بالكامل بعد، بأسعار وتكاليف الفترة الجارية.

٥٤-٧ تشتمل أنظمة برامج الكمبيوتر على برامج الكمبيوتر ووصف البرامج والمواد المساندة لأنظمة الكمبيوتر وأنظمة برامج التطبيقات المتوقع استخدامها لأكثر من عام. ويمكن شراء أنظمة البرامج من وحدات أخرى أو تصميمها للحساب الذاتي. وترجع أيضا في هذه الفئة النفقات الكبيرة على شراء أو تصميم أو توسيع قاعدة بيانات الكمبيوتر المتوقع استخدامها في الإنتاج لمدة تزيد على عام.

٥٥-٧ ينبغي أن تستند قيمة أنظمة برامج الكمبيوتر إلى المبلغ المدفوع للحصول عليها إذا تم اقتناؤها من وحدة أخرى، أو إلى تكلفة إنتاجها في حالة إنتاجها للحساب الذاتي. وينبغي إعادة تقييم البرامج المقتناة في سنوات سابقة، ولم تشطب قيمتها بالكامل بعد، بالأسعار أو التكاليف الجارية.

٥٦-٧ الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية هي أصول الأفلام والتسجيلات الصوتية والمخطوطات وأشرطة التسجيل والنماذج التي يسجل أو يجسد فيها الأداء الدرامي وبرامج الإذاعة والتلفزيون والحفلات الموسيقية والمناسبات الرياضية والإنتاج الأدبي أو الفني. وينبغي أن تقيم هذه الأصول بأسعارها السوقية الجارية في حالة تداولها فعليا. وخلافا لذلك ينبغي تقييمها إما على أساس سعر الاقتناء أو تكلفة الإنتاج، ثم إعادة تقييمها بشكل ملائم بأسعار الفترة الجارية مع تخفيضها، أو على أساس القيمة الصافية الحالية للمتحصلات المستقبلية المتوقعة.

٥٧-٧ تتألف الأصول الثابتة غير المنظورة الأخرى من المعلومات الجديدة والمعرفة المتخصصة غير المصنفة في مكان آخر، والتي يقتصر استخدامها على الوحدات التي أثبتت حقوق ملكيتها لتلك المعلومات أو على الوحدات الأخرى التي رخص لها المالكون استخدامها. وينبغي تقييم الأصول بتكلفة إنتاجها الجارية المخفضة، أو بالقيمة الصافية الحالية للمتحصلات المستقبلية المتوقعة.

ج- النفائس (٦١٣)

٦٦-٧ النفائس هي سلع منتجة ذات قيمة كبيرة تقتنى ويحتفظ بها أساسا كمستودعات للقيمة ولا تستخدم بصورة أساسية لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك. وينتظر أن تزداد القيمة الحقيقية لهذه السلع أو ألا تهبط على أقل تقدير، وهذه السلع لا تتدهور بمرور الزمن في ظل الظروف العادية.

٦٧-٧ تتألف النفائس من:

- الأحجار الكريمة والمعادن، مثل الماس والذهب غير النقدي والبلاتين والفضة، غير المخصصة للاستخدام كمخدرات وبسيطة في عمليات إنتاجية.
- اللوحات الفنية وأعمال النحت، والأشياء الأخرى المعترف بها كأعمال فنية أو تحف.
- المجوهرات ذات القيمة الكبيرة المشككة من أحجار ومعادن كريمة، والمقتنيات، وقيم أخرى متنوعة.

وتصنف معظم البنود التي ينطبق عليها وصف النفائس والتي تمتلكها وحدات الحكومة العامة كآلات ومعدات أخرى (٦١١٢٢) لأنها تستخدم بصورة أساسية في المتاحف لإنتاج خدمات للجمهور ولا يحتفظ بها كمستودعات للقيمة.

٦٨-٧ ما دامت هناك أسواق للنفائس تخضع لتنظيم جيد، من الممكن تقييمها بأسعار السوق الجارية، بما في ذلك أي رسوم أو عمولات تدفع إلى الوكلاء. وخلافا لذلك، قد يكون من الملائم استخدام المبالغ المؤمن بها على تلك القيم ضد الحريق أو السرقة أو أي مخاطر أخرى.

د- الأصول غير المنتجة (٦١٤)

٦٩-٧ تتألف الأصول غير المنتجة من أصول منظورة تتوافر طبيعيا، يتم إعمال حقوق الملكية عليها، وأصول غير منتجة غير منظورة (٦١٤٤) ينشئها المجتمع. وتشمل الأصول التي تتوافر طبيعيا الأرض (٦١٤١)، والأصول الجوفية (٦١٤٢)، وأصولا أخرى تتوافر طبيعيا (٦١٤٣). وإذا لم يتم إعمال حقوق الملكية على الأصول التي تتوافر طبيعيا أو تعذر إعمالها، فإنها لا تعتبر عندئذ أصولا اقتصادية.

(١) الأرض (٦١٤١)

٧-٧ الأرض هي الأرض الفضاء ذاتها، بما في ذلك غطاء التربة، والمياه السطحية المرتبطة بها، وأي تحسينات رئيسية لا يمكن فصلها عنها ماديا، ولكن مع استبعاد ما يلي:

نفسه سوف يواصل إنتاجها في فترة لاحقة^٦. وليس من المرجح أن يكون لوحدات الحكومة العامة التي تنتج أساسا خدمات غير سوقية أي عمل يذكر قيد الإنجاز حيث إن إنتاج معظم هذه الخدمات يتم في فترة زمنية قصيرة أو بصورة مستمرة.

٦٢-٧ تقيّم مخزونات الأعمال قيد الإنجاز على أساس السعر الجاري لتكلفة الإنتاج المتحملة حسب الوضع في تاريخ الميزانية العمومية. ويمكن تقدير قيمة الأخشاب غير المستعملة والمحاصيل المزروعة الأخرى بخضم المتحصلات المستقبلية من بيع المنتج النهائي بالأسعار الجارية ونفقات إتمام الناتج.

السلع التامة الصنع (٦١٢٢٣)

٦٤-٧ تتألف السلع التامة الصنع من السلع التي هي ناتج عملية إنتاجية، وما زالت في حوزة منتجها، ولا ينتظر مواصلة تجهيزها من جانب منتجها قبل توريدها لوحدات أخرى. ولا يكون لدى وحدات الحكومة العامة سلع تامة الصنع إلا إذا كانت تلك الوحدات تنتج سلعا للبيع أو للتحويل إلى وحدات أخرى. وتقيّم مخزونات السلع التامة الصنع بقيمة بيعها الجارية.

سلع مشتراة بغرض إعادة البيع [GFS] (٦١٢٢٤) ٧

٦٥-٧ السلع المخصصة لإعادة البيع هي سلع مشتراة بغرض إعادة بيعها أو تحويلها إلى وحدات أخرى دون مزيد من التجهيز^٧. ويمكن لمالكي السلع المخصصة لإعادة البيع نقلها أو تخزينها أو تصنيفها أو فرزها أو غسلها أو تعبئتها لعرضها لإعادة البيع بصورة جذابة للعملاء، ولكن دون إدخال أي تعديلات أخرى عليها. ومن المرجح أن تمتلك أي وحدة من وحدات الحكومة العامة تباع سلعا بأسعار ذات دلالة اقتصادية، مثل محال بيع الهدايا بالمتاحف، مخزونات من السلع المعدة لإعادة البيع. وتشمل هذه الفئة أيضا السلع التي تشتريها وحدات الحكومة العامة لتقديمها إلى وحدات أخرى بدون مقابل أو بأسعار غير ذات دلالة اقتصادية. وتقيّم مخزونات السلع المخصصة لإعادة البيع بأسعار الإحلال الجارية.

^٦ كما ورد ذكره في الفقرتين ٧-٣٤ و ٧-٤٨ تعامل الأصول الثابتة غير المكتملة، بما في ذلك الحيوانات غير المكتملة النمو والنباتات غير الناضجة التي سوف تستخدم بصورة متكررة أو مستمرة لمدة تزيد على عام لإنتاج سلع وخدمات أخرى والتي يجري إنتاجها للحساب الذاتي، كأصول ثابتة وليس كأعمال قيد الإنجاز. وتعتبر حيوانات التربية والنباتات غير الناضجة التي تستخدم لمرة واحدة مثل الحيوانات المعدة للذبح والأشجار المغروسة للحصول على أخشابها أعمالا قيد الإنجاز.

^٧ تشير عبارة [GFS] إلى أن هذا البند يحمل نفس الاسم في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ولكن بنطاق تغطية مختلف.

^٨ تدرج المخزونات الاستراتيجية ضمن هذه الفئة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ولكنها تصنف بصورة مستقلة في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

بالمناجم، والآبار، وغيرها من مرافق الاستخراج الجوفي أصولا ثابتة (٦١١) وليست أصولا جوفية.

٧٤-٧ قد تكون الرواسب على سطح الأرض أو تحتها، بما في ذلك الرواسب تحت قاع البحر، ولكن يجب أن تكون قابلة للاستغلال الاقتصادي. وتقدر عادة قيمة الاحتياطيات بالقيمة الحالية للعائدات الصافية المتوقعة من استغلالها تجاريا، ولكن إذا تغيرت ملكية الأصول الجوفية بالأسواق بصورة متكررة، فربما أمكن عندئذ الحصول على أسعار مناسبة.

(٣) أصول أخرى تتوافر طبيعيا (٦١٤٣)

٧٥-٧ تشمل الأصول الأخرى التي تتوافر طبيعيا الموارد البيولوجية غير الفلاحية والموارد المائية والطين الكهرومغناطيسي. والموارد البيولوجية غير الفلاحية هي الحيوانات والنباتات التي تخضع لحقوق ملكية نافذة ولكن لا يخضع نموها الطبيعي أو تولدها أو تجدها أو كلاهما لسيطرة أي وحدة أو مسؤوليتها أو إدارتها بصورة مباشرة. ومن أمثلة ذلك الغابات ومصايد الأسماك البكر التي يمكن استغلالها تجاريا. ولا تدرج ضمن هذه الفئة إلا الموارد التي لها قيمة اقتصادية ولم تدرج في قيمة الأرض المرتبطة بها. ونظرا لأنه من غير المرجح توافر أسعار ملاحظة لتلك الأصول، فإنها تقيم عادة بالقيمة الصافية الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة.

٧٦-٧ الموارد المائية هي مستودعات المياه الجوفية وموارد المياه الجوفية الأخرى النادرة بما يكفي لتبرير أعمال حقوق ملكية أو حقوق استعمال أو كليهما عليها، والقابلة للاستغلال لأغراض اقتصادية أو يرجح أن تصبح قابلة للاستغلال في وقت قريب، ولها قيمة اقتصادية لم تدرج في قيمة الأرض المرتبطة بها. ونظرا لأنه من غير المرجح توافر أسعار ملاحظة لتلك الأصول فإنها تقيم عادة بالقيمة الصافية الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة.

٧٧-٧ يتألف الطيف الكهرومغناطيسي من مجموعة من الترددات اللاسلكية المستخدمة في بث الصوت والبيانات والصور. وتتحدد قيمة الطيف عادة بالقيمة الصافية الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة. وفي حالة وجود عقد طويل الأجل لاستخدام الطيف على سبيل الاستئجار، يمكن استخدام هذا العقد كأساس لتقدير مجموع قيمة الأصل.^٩

(٤) أصول غير منتجة غير منظورة (٦١٤٤)

٧٨-٧ الأصول غير المنتجة غير المنظورة هي أصول من إنشاء المجتمع مثبتة بإجراءات قانونية أو محاسبية. وتخول بعض هذه

^٩ كان موضوع معالجة وتقييم الطيف الكهرومغناطيسي في حالة وجود عقد طويل الأجل لاستخدامه ما يزال قيد البحث وقت صدور هذا الدليل.

• المباني والإنشاءات الأخرى المقامة على الأرض أو من خلالها مثل الطرق والمباني الإدارية والأنفاق.

• الكروم والبساتين المزروعة، وغيرها من مزارع الأشجار ومزارع تربية الحيوانات ومزارع المحاصيل.

• الأصول الجوفية.

• الموارد البيولوجية غير الفلاحية.

• الموارد المائية في باطن الأرض.

وتشتمل المياه السطحية المرتبطة بالأرض على أي مستودعات مائية وبحيرات وأنهار ومياه داخلية أخرى يمكن ممارسة حقوق الملكية عليها، وبالتالي يمكن أن تخضع لمعاملات بين وحدات.

٧١-٧ تدرج قيمة التحسينات الرئيسية التي لا يمكن فصلها ماديا عن الأرض ضمن قيمة الأرض. وهذه التحسينات إما تزيد كمية الأرض أو جودتها أو إنتاجيتها أو تمنع تدهورها. ومن أمثلة التحسينات الرئيسية، استصلاح أراض من البحر بإنشاء حواجز أو حوائط بحرية أو سدود، وإزالة الغابات للتمكين من استخدام الأرض في الإنتاج للمرة الأولى، وأراضي المستنقعات المجففة، وحواجز الأمواج والحوائط أو الحواجز الأخرى المقامة لصد الفيضانات. وتتحدد عادة قيمة التحسينات الرئيسية بتكاليف إحلالها المخفضة.

٧٢-٧ يمكن أن تتفاوت قيمة الأرض تفاوتًا بالغًا حسب موقعها واستخداماتها الملائمة أو المرخص بها. ونتيجة لذلك، يجب أن تؤخذ هذه العوامل في الحسبان عند تحديد سعر السوق الجاري للأرض. وقد يكون صعبًا أو غير عملي في عدد من الحالات فصل قيمة الأرض عن قيمة الإنشاءات المقامة فوقها. ومن أساليب التقييم حساب نسب عامة لقيمة الأرض إلى قيمة الإنشاءات المقامة عليها المأخوذة من تقديرات المثمنين. وهناك أسلوب آخر هو خصم تكلفة الإحلال المخفضة الجارية للإنشاءات المعنية من القيمة السوقية المجمعّة للأرض والإنشاءات.

(٢) الأصول الجوفية (٦١٤٢)

٧٣-٧ الأصول الجوفية هي الاحتياطيات المثبتة من النفط والغاز الطبيعي والفحم (بما في ذلك الفحم الصلب والفحم القاري واللغنيت البني)، والاحتياطيات الفلزّية المعدنية (بما في ذلك الخامات الحديدية وغير الحديدية وخامات المعادن الثمينة) والاحتياطيات الفلزّية غير المعدنية (بما في ذلك المحاجر، وحفر الصلصال والرمل، والرواسب المعدنية الكيميائية والسماكية، ورواسب الأملاح، والكوارتز، والجبس، والأحجار الكريمة الطبيعية، والأسفلت، والقار، والخبث). وتعتبر آبار التهوية

الجدول ٧-٣: تصنيف الأصول المالية والخصوم

الخصوم	٦٣	الأصول المالية	٦٢
محلية	٦٣١	محلية	٦٢١
عملة وودائع	٦٣١٢	عملة وودائع	٦٢١٢
أوراق مالية عدا الأسهم	٦٣١٣	أوراق مالية عدا الأسهم	٦٢١٣
قروض	٦٣١٤	قروض	٦٢١٤
أسهم وحصص ملكية أخرى (شركات عامة فقط)	٦٣١٥	أسهم وحصص ملكية أخرى	٦٢١٥
احتياطيات التأمين الفنية [GFS]	٦٣١٦	احتياطيات التأمين الفنية	٦٢١٦
مشتقات مالية	٦٣١٧	مشتقات مالية	٦٢١٧
حسابات مدينة أخرى	٦٣١٨	حسابات دائنة أخرى	٦٢١٨
أجنبية	٦٣٢	أجنبية	٦٢٢
عملة وودائع	٦٣٢٢	عملة وودائع	٦٢٢٢
أوراق مالية عدا الأسهم	٦٣٢٣	أوراق مالية عدا الأسهم	٦٢٢٣
قروض	٦٣٢٤	قروض	٦٢٢٤
أسهم وحصص ملكية أخرى (شركات عامة فقط)	٦٣٢٥	أسهم وحصص ملكية أخرى	٦٢٢٥
احتياطيات التأمين الفنية [GFS]	٦٣٢٦	احتياطيات التأمين الفنية	٦٢٢٦
مشتقات مالية	٦٣٢٧	مشتقات مالية	٦٢٢٧
حسابات مدينة أخرى	٦٣٢٨	حسابات دائنة أخرى	٦٢٢٨
		ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة	٦٢٣

كأصل، وكذلك القيمة المستمدة من كون مجموعة الأصول مستخدمة بصورة مشتركة وأنها ليست مجرد مجموعة من الأصول المنفصلة عن بعضها. وينبغي تقييم الشهرة التجارية المشتراة بسعر اقتنائها مخصوماً منه الاستهلاك التراكمي معاداً تقييمه على نحو مناسب.

٢- الأصول المالية (٦٢) والخصوم (٦٣)

٧-٨٢ ورد تعريف الأصول المالية والخصوم بالفقرتين ٧-١٢ و٧-١٤. وتستند تصنيفات الأصول المالية والخصوم أساساً إلى سيولة الأدوات التي تصف العلاقات بين الدائن والمدين التي تستند إليها تلك الأدوات وكذلك الخصائص القانونية لتلك الأدوات. وتشتمل سيولة الأداة المالية على خصائص مثل قابليتها للتداول والنقل والتسويق.

٧-٨٣ إضافة إلى تصنيف الأصول المالية والخصوم حسب خصائص الأداة المالية، تصنف الأصول المالية والخصوم أيضاً حسب إقامة الطرف الآخر في الأداة (المدين في حالة الأصول المالية والدائن في حالة الخصوم). ويرد تعريف الإقامة بالفقرة ٢-٧١ بالفصل الثاني، ويبين الجدول ٧-٣ تصنيف الأصول المالية والخصوم.

٧-٨٤ نظراً لارتباط الأداة المالية بالأصل المالي والالتزام المعنيين، يمكن استخدام نفس وصف الأدوات لهما معاً. وعلى سبيل التبسيط، فإن الوصف لا يشير إلا إلى الأصول المالية ما لم تكن هناك ضرورة محددة للإشارة إلى الخصوم.

الأصول لمالكها الحق في القيام بأنشطة محددة معينة أو في إنتاج سلع أو خدمات محددة معينة ومنع وحدات أخرى من ذلك إلا بموافقتهم، وقد يتمكن المالكون من الحصول على أرباح احتكارية وذلك بقصر استخدام الأصول على أنفسهم. وتشتمل الأصول غير المنتجة غير المنظورة على الكيانات المشمولة ببراءات اختراع، وعقود الاستئجار وغيرها من العقود، والشهرة التجارية المشتراة. وينبغي كلما أمكن تقييم الأصول غير المنظورة بالأسعار الجارية إذا كانت متداولة فعلياً بالأسواق. وخلافاً لذلك قد يكون من الضروري استخدام تقديرات القيمة الصافية الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة.

٧-٧٩ توفر براءات الاختراع حماية بالقانون أو بحكم قضائي للاختراعات. وتشمل أمثلة الاختراعات التي يمكن حمايتها، تركيبات المواد، وعمليات التصنيع، والآليات، والدوائر والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والتركيبات الدوائية، والسلالات الجديدة من الأشياء الحية المنتجة اصطناعياً.

٧-٨٠ تشتمل عقود التأجير وغيرها من العقود التي يمكن أن تصنف كأصول اقتصادية على تأجير الأرض والمباني وإنشاءات أخرى، والامتيازات أو الحقوق الحصرية لاستغلال رواسب معدنية أو الطيف الكهرومغناطيسي، والعقود مع الرياضيين والمؤلفين، وخيارات شراء أصول منظورة لم تنتج بعد. وقد كانت معايير تحديد أي عقود التأجير أو غيرها من العقود يعتبر أصولاً اقتصادية ما تزال موضع بحث وقت صدور هذا الدليل.

٧-٨١ الشهرة التجارية المشتراة هي الفرق بين القيمة المدفوعة لمشروع ما كمؤسسة عاملة ومجموع أصوله ناقصاً مجموع خصومه. ولذلك فإن قيمة الشهرة التجارية تشمل أي شيء له منفعة طويلة الأجل للمنشأة التجارية لم يسجل بصورة منفصلة

١٠ لا توجد علاقة أساسية بين دائن ومدين في حالتها النقدية وحقوق السحب الخاصة.

تمويل عمليات الحكومة، والدافع وراء هذه المعاملات هو الإدارة الفعالة للماليات.

٧-٩٠ فيما يلي بعض العوامل التي ينبغي النظر فيها عند تعيين الأصول المالية المكتسبة لأغراض السياسة الاقتصادية:

- الأصول المالية غير القابلة للتداول هي عادة أصول مرتبطة بالسياسة الاقتصادية.^{١٢}
- يمكن أن يرد توضيح للغرض في بيان الحكومة الخاص باقتناء أصل مالي ما.
- تشير الشروط غير التجارية التي تخدم مصلحة المقترض عموماً إلى وجود غرض مدفوع بالسياسة الاقتصادية، مثل أسعار الفائدة التفضيلية على القروض أو النص على ترتيبات للسداد لا تتماشى مع المعايير التجارية المعتادة.
- تشتمل الأصول المالية المكتسبة لأغراض السياسة الاقتصادية في العادة على أسهم وحصص ملكية أخرى، أو أوراق مالية عدا الأسهم، أو قروض، خصوصاً إذا كانت جهة إصدار الأداة شركة عامة. وإضافة إلى ذلك، فإن المطالبات المالية القابلة للتداول التي يصدرها مستوى أدنى للحكومة وتكون في حيازة مستوى أعلى للحكومة، يتم اقتنائها في أغلب الأحيان لأغراض السياسة الاقتصادية.
- تكون الأصول المكتسبة نتيجة لقيام الوحدات الحكومية بدور الضامن مرتبطة على الأرجح بالسياسة الاقتصادية.
- ترتبط الأصول المكتسبة من خلال التأميم بالسياسة الاقتصادية.
- ترتبط الحيازات من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والعملية واحتياطيات التأمين الفنية دائماً بأغراض إدارة السيولة. أما الودائع فيمكن اقتنائها لأغراض السياسة الاقتصادية أو أغراض إدارة السيولة.

٧-٩١ إلى جانب تعيين الأصول المالية التي تصدرها الشركات العامة من أجل إجراء حساب الرصيد الكلي، من الضروري تصنيف الأصول المالية والخصوم، حسب ما إذا كان الطرف الآخر في الأداة شركة عامة أم لا، من أجل إعداد إحصاءات موحدة عن القطاع العام. وهذا التمييز أيضاً لا يشكل جزءاً من نظام تصنيف إحصاءات مالية الحكومة، ولكنه ينبغي أن يشكل جزءاً من السجلات المحاسبية الأساسية.

٧-٨٥ ينبغي أن تصنف جميع المطالبات المالية من حيث المبدأ بأسعارها السوقية الجارية. غير أن هذه القيمة قد تختلف عن القيمة الاسمية للمطالبة المعنية.^{١١} ونظراً لأن المدين يستطيع إطفاء المطالبة في تاريخ الميزانية العمومية بإعادة شراء الورقة المالية بسعرها السوقي الجاري، فإن هذا السعر هو السعر المهم لأغراض الميزانية العمومية. ولا يشتمل سعر السوق الجاري على أي رسوم خدمة أو أتعاب أو عمولات أو أي مدفوعات مماثلة لقاء الخدمات اللازمة لاقتناء أصول أو تحمل خصوم.

٧-٨٦ تستلزم بعض الأصول المالية والخصوم، وأبرزها في العادة الودائع والأوراق المالية عدا الأسهم والقروض والحسابات المدينة/الدائنة، أن يدفع المدين فائدة. وتتراكم الفائدة بصورة مستمرة وتؤدي إلى زيادة المبلغ الكلي الذي سيتوجب على المدين دفعه. ويوصي هذا الدليل بإضافة الفائدة المتجمعة غير المدفوعة إلى أصل الأداة الأساسية، أي يزداد المبلغ الأصلي لسند حكومي ما مع تجمع الفائدة. غير أنه من المسلم به أن الفائدة المستحقة على الودائع والقروض، قد تصنف تحت الحسابات المدينة وفق ممارسات سائدة على المستوى الوطني.

٧-٨٧ يشتمل تعريف الرصيد الكلي الوارد في الإطار ٤-١ بالفصل الرابع على حكم بشأن معالجة الأصول المالية التي اكتسبتها الوحدات الحكومية لدعم سياساتها المالية العامة معالجة مختلفة عن معالجة الأصول المالية المكتسبة لأغراض إدارة السيولة. وهذا التمييز بين نوعي الأصول المالية لازم لعملية حساب الرصيد الكلي، ولكنه غير مدرج في تصنيف الأصول المالية لأنه يستند إلى تقدير المحلل والغرض الخاص من استخدام بيانات الرصيد الكلي.

٧-٨٨ تشمل بعض سياسات المالية العامة التي يمكن أن تؤدي إلى ملكية مطالبات مالية تشجيع صناعات جديدة، أو مساعدة الشركات الحكومية الضعيفة، أو مساعدة مؤسسات معينة تعاني من مصاعب اقتصادية. فعلى سبيل المثال، قد تقدم وحدة حكومية قروضا بأسعار فائدة مدعومة إلى قطاع اقتصادي معين، أو قد تشتري أسهماً في شركة عاملة في مجال ترغب الحكومة في تشجيعه، أو قد تبيع أسهماً في شركة عامة بقيمة تقل عن قيمتها السوقية.

٧-٨٩ تشير إدارة السيولة، من ناحية أخرى، إلى الإجراءات المتخذة لضمان توافر الأصول المالية لتلبية الاحتياجات المالية القصيرة الأجل ولضمان الحصول على أفضل معدل عائد متاح على تلك الأموال. وتستلزم الإدارة المالية الحريصة أن تحصل الوحدات الحكومية على الأصول المالية وتتصرف فيها في إطار

^{١٢} الأداة المالية القابلة للتداول هي الأداة التي يمكن نقل ملكيتها القانونية من وحدة إلى وحدة أخرى إما بالتسليم أو بالتظهير.

^{١١} ورد تعريف القيمة الاسمية بالحاشية رقم ٨ في الفصل الثالث.

ب- العملة والودائع (٦٢١٢، ٦٢٢٢، ٦٣١٢، ٦٣٢٢)

٩٧-٧ تتألف العملة من العملة الورقية والمعدنية المتداولة المستخدمة عادة في إجراء المدفوعات. ويصدر العملة البنك المركزي أو الوحدات الحكومية، وتشكل التزاما على الوحدات التي تصدرها. والعملة المحلية قيمة اسمية ثابتة. وينبغي حذف أي عملة تمثل أصلا والتزاما لنفس الوحدة أو القطاع وفق مبدأ التوحيد المبين في الفصل الثالث. ولا تعامل العملة غير المصدرة التي تحتفظ بها وحدة حكومية كأصل. ويصنف الذهب والعملات التذكارية، غير المتداولة كعملة قانونية، كأصل غير مالي وليس كعملة.

٩٨-٧ تحوّل قيمة العملات المقومة بعملة أجنبية إلى العملة المحلية بسعر الصرف الساري في تاريخ الميزانية العمومية. وقد يكون من المفيد إجراء تصنيف فرعي للمبلغ الكلي حسب ما إذا كان مقوما بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية، ويعتمد ذلك على مبلغ العملة الأجنبية المملوك.

٩٩-٧ تعتبر الودائع أيضا أصولا مالية ذات قيم اسمية ثابتة، وتستخدم في إجراء المدفوعات. وتعد الودائع مستودعات للقيمة، ويمكن أن تكون أداة تبادل مباشرة، الأمر الذي يعتمد على نوع الوديعة، وقد تدر فائدة أو تعطى لحاملها الحق في الحصول على خدمات معينة. وقيمة الوديعة المحلية هي قيمتها الاسمية، أي المبلغ الذي يلتزم المدين التزاما تعاقديا بسداده للدائن عند تصفية الوديعة.

١٠٠-٧ قد تحتفظ معظم الوحدات الحكومية بمجموعة متنوعة من الودائع كأصول، ومنها ودائع بعملة أجنبية. ومن الممكن أيضا أن تتحمل الوحدة الحكومية خصوما في شكل ودائع. فعلى سبيل المثال، قد تحتفظ محكمة أو سلطة ضريبية بوديعة ضمان لحين حل نزاع ما. وربما كان من المفيد إجراء تصنيف فرعي للودائع حسب ما إذا كانت محررة بعملة محلية أو بعملة أجنبية.

١٠١-٧ يمكن أن تكون الودائع قابلة أو غير قابلة للنقل. وتضم الودائع القابلة للنقل جميع الودائع التي يتوافر فيها ما يلي: (أ) يمكن مبادلتها عند الطلب بقيمتها الاسمية بدون غرامة أو قيود، (ب) يمكن استخدامها مباشرة لإجراء مدفوعات لطرف ثالث بشيك أو حوالة، أو بأمر بريدي، أو بقيد مدين/دائن مباشر، أو أي تسهيل دفع مباشر آخر. وتدرج ضمن الودائع القابلة للنقل حصص صناديق الاستثمار المشترك في سوق النقد التي تعطي امتيازات إصدار شيكات غير مقيدة.

أ- الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (٦٢٣)

٩٢-٧ يتألف الذهب النقدي من العملة الذهبية والسبائك التي تصل درجة نقائها إلى ٩٩٥/١٠٠٠ على الأقل والتي:

- تملكها الوحدات التي تقوم بوظائف السلطة النقدية.
- تشكل أحد مكونات الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد المعني. وتكون السلطة النقدية في المعتاد هي البنك المركزي، ولكن من الممكن أن تقوم إحدى وحدات قطاع الحكومة العامة ببعض وظائف السلطة النقدية.^{١٢}

٩٣-٧ الذهب النقدي هو أصل مالي ليس له التزام مقابل على وحدة أخرى. ويقيم الذهب النقدي بالسعر الجاري المحدد في أسواق منظمة أو في ترتيبات ثنائية بين سلطات نقدية.

٩٤-٧ يعامل أي ذهب تحتفظ به وحدة حكومية، ولا يفي بتعريف الذهب النقدي كأصل غير مالي، إما كنوع من المخزونات (٦١٢) أو نفائس (٦١٣). وتعامل الودائع والقروض والأوراق المالية المحررة بالذهب كودائع وقروض وأوراق مالية وليس كذهب نقدي، وتعامل مبادلة الذهب كقروض.

٩٥-٧ حقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي ويتم تخصيصها للبلدان الأعضاء لاستكمال الأصول الاحتياطية القائمة. ولا يحتفظ بحقوق السحب الخاصة إلا السلطات النقدية للبلدان الأعضاء بالصندوق وعدد محدود من المؤسسات المالية الدولية المرخص لها بذلك. ويعد حق السحب الخاص أصلا ماليا ليس له التزام مقابل، ولا يكون هناك التزام غير مشروط على الأعضاء الذين خصصت لهم حقوق سحب خاصة بسداد تلك التخصيصات. ولا تحتفظ وحدة الحكومة العامة بحقوق السحب الخاصة إلا إذا عملت بوصفها السلطة النقدية.

٩٦-٧ يمثل حق السحب الخاص حقا غير مشروط في الحصول على نقد أجنبي أو أصول احتياطية أخرى من أعضاء آخرين بصندوق النقد الدولي. ومن الممكن بيع حقوق السحب الخاصة أو إقراضها أو استخدامها في تسوية التزامات مالية. ويحدد الصندوق قيمة حق السحب الخاص بالمتوسط المرجح لمجموعة مختارة من العملات الرئيسية، وتتم مراجعة العملات والأوزان الترجيحية من حين لآخر.

^{١٢} يعامل أيضا كذهب نقدي، الذهب الذي تحتفظ به وحدات أخرى ويخضع للسيطرة الفعلية للبنك المركزي أو قطاع الحكومة العامة الذي يعمل بوصفه السلطة النقدية.

- ودائع العملات الأجنبية المجمدة بسبب تحديد حصص النقد الأجنبي كسياسة وطنية.
- الودائع في شركات مالية أغلقت لحين التصفية أو إعادة التنظيم.
- المطالبات على صندوق النقد الدولي التي تشكل مكونات احتياطات دولية وغير المثبتة بقروض.

ج- الأوراق المالية عدا الأسهم (٦٢١٣، ٦٢٢٣، ٦٣١٣، ٦٣٢٣)

٧-١٠٤ الأوراق المالية عدا الأسهم هي أدوات مالية قابلة للتداول تمثل دليلا على وجود التزام على الوحدات بتسويتها عن طريق تقديم نقد أو أداة مالية أو أي بند آخر له قيمة اقتصادية. ويحدد السند عادة جدولاً زمنياً لدفع الفائدة وسداد أصل الدين. ومن أمثلة الأوراق المالية عدا الأسهم ما يلي:

- الكمبيالات.
- السندات وسندات الدين، بما في ذلك السندات القابلة للتحويل إلى أسهم.
- الأوراق التجارية.
- شهادات الإيداع القابلة للتداول.
- إيصالات الإيداع القابلة للتداول.
- الأذون الصادرة عن طريق تسهيلات ضمان الاكتتاب المتجددة وتسهيلات إصدار الأذون.
- القروض العقارية المورقة والمبالغ الدائنة بموجب بطاقات الائتمان.
- القروض التي أصبحت قابلة للتداول بحكم الواقع.
- الأسهم الممتازة أو الأسهم التي تدفع دخلاً ثابتاً ولكن لا تعطي الحق في المشاركة في توزيع القيمة المتبقية للشركة المعنية عند حلها.
- شهادات القبول المصرفي.

٧-١٠٥ الكمبيالات، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، وشهادات القبول المصرفي، والأوراق التجارية هي أوراق مالية قصيرة الأجل تعطي حائزها حقاً غير مشروط في الحصول على مبلغ ثابت محدد في تاريخ معين. وتصدر هذه الأوراق ويتم تداولها بخصم قياساً إلى المبلغ الثابت المحدد بمبالغ تعتمد على سعر

٧-١٠٢ تنطوي بعض أنواع حسابات الإيداع على قابلية نقل محدودة. فعلى سبيل المثال، تخضع بعض الودائع لقيود على عدد المدفوعات التي يمكن أداؤها إلى طرف ثالث في كل فترة و/أو الحد الأدنى لفرادى المدفوعات المؤداة إلى طرف ثالث. ويجب استخدام التقدير الاستثنائي في تقرير ما إذا كانت الودائع التي لا تتميز بقابلية النقل الكاملة ستصنف كودائع قابلة للنقل أو كودائع غير قابلة للنقل.^{١٤}

٧-١٠٣ تشمل الودائع غير القابلة للنقل لجميع المطالبات المالية الأخرى المثبتة بدليل إيداع، بما في ذلك ما يلي:

- الودائع تحت الطلب التي تسمح بمسحوبات نقدية فورية ولكن لا تسمح بتحويلات مباشرة إلى طرف ثالث.
- الودائع الادخارية والودائع ذات الأجل الثابت، بما في ذلك شهادات الإيداع غير القابلة للتداول. وتصنف شهادات الإيداع القابلة للتداول كأوراق مالية عدا الأسهم.
- الخصوم القائمة على شركات مالية في شكل أسهم أو دلائل إيداع مشابهة والتي يمكن قانوناً أو عملاً استرداد قيمتها على الفور أو بإشعار قصير نسبياً.
- أسهم صناديق الاستثمار المشترك في سوق النقد والتي يؤدي إلى عدم تصنيفها كودائع قابلة للنقل وجود قيود مفروضة على قابليتها للنقل، مثل عدد الشيكات التي يمكن إصدارها في كل فترة أو المبلغ الأدنى للشيك.
- اتفاقات إعادة الشراء المدرجة في المقاييس القومية للنقود بمعناها الواسع.^{١٥}
- الودائع التي يشترط على المستوردين إيداعها قبل الاستيراد.
- الودائع القابلة للنقل التي أضيفت لحسابات المودعين ولكن لا يمكن السحب منها حتى تنتهي شركات الإيداع المتعلقة لها من تحصيل البنود المودعة مثل الشيكات أو الحوالات.
- الودائع الادخارية الإلزامية الناشئة عن شرط رسمي يقضي بوضع حصة من دخول العمال في حساب وديعة لا يمكن السحب منه إلا بعد فترة زمنية محددة أو لأغراض معينة.

^{١٤} ينبغي تنسيق القرارات المتخذة المتعلقة بنظام إحصاءات مالية الحكومة مع القرارات المتخذة المتعلقة بالحسابات القومية والإحصاءات النقدية والمالية.
^{١٥} تصنف اتفاقات إعادة الشراء الأخرى كقروض.

٧-١١١ سوف يكون من الضروري، في المعتاد، تقييم القروض والأسعار الاسمية لأنها غير متداولة بانتظام في الأسواق. وينبغي إعادة تصنيف القروض التي أصبحت متداولة في الأسواق الثانوية ضمن فئة "الأوراق المالية عدا الأسهم" وينبغي أن تقيم على أساس أسعار السوق أو على أساس قيم عادلة بنفس طريقة تقييم الأنواع الأخرى للأوراق المالية عدا الأسهم.

٧-١١٢ عندما تكتسب السلع بموجب تأجير تمويلي، يعتبر أن تغيير في الملكية قد حدث من المؤجر إلى المستأجر رغم بقاء السلع المؤجرة قانوناً مملوكة للمؤجر، لأن جميع مخاطر الملكية وفائدتها قد انتقلت بحكم الواقع إلى المستأجر. ويعتبر أن تغيير الملكية هذا قد تم تمويله بقرض يشكل أصلاً للمؤجر والتزاماً على المستأجر.

٧-١١٣ اتفاق إعادة شراء الأوراق المالية، هو ترتيب ينطوي على بيع أوراق مالية مقابل نقد بسعر محدد مع التعهد بإعادة شراء نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية مماثلة بسعر محدد إما في تاريخ لاحق محدد (عادة بعد يوم أو بضعة أيام من الشراء) أو بأجل استحقاق مفتوح.^{١٧} والطبيعة الاقتصادية للمعاملة، هي طبيعة القرض المعزز بضمانة إضافية (أو وديعة)^{١٨}، لأن مخاطر الملكية وفائدتها تبقى لدى المالك الأصلي. ولذلك تعامل الأموال التي قدمها المشتري الظاهر إلى البائع الظاهر كقرض، وتظل الأوراق المالية الأساسية مدرجة في الميزانية العمومية المقترضة، وذلك رغم التغيير القانوني في الملكية.^{١٩}

٧-١١٤ إقراض الأوراق المالية هو ترتيب يحول بموجبه حائز سند ما أوراقاً مالية إلى مقترض شريطة النص على إعادة نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية مشابهة في تاريخ محدد أو عند الطلب. وكما هي الحال في اتفاقات إعادة الشراء، تظل مخاطر الملكية وفائدتها لدى المالك الأصلي. وإذا قدم المقترض نقوداً كضمان إضافي، فعندئذ يعامل الترتيب المذكور نفس معاملة اتفاقات إعادة الشراء. أما إذا قدم المقترض ضماناً إضافياً غير نقدي، فلا تسجل أي معاملة. وفي كلتا الحالتين، تظل الأوراق المالية مدرجة في الميزانية العمومية للمالك الأصلي.

٧-١١٥ مبادلة الذهب هي اتفاقية إعادة شراء يتم فيها مبادلة ذهب نقدي بأصول احتياطية أخرى تكون عادة ودائع بالنقد الأجنبي. وتأخذ قروض الذهب نفس شكل إقراض الأوراق المالية، وينبغي أن تعامل بنفس الطريقة.

^{١٧} ينشأ أجل الاستحقاق المفتوح عندما يوافق الطرفان يومياً على تجديد الاتفاق أو إنهائه.

^{١٨} ينبغي أن تصنف كودائع غير قابلة للنقل لاتفاقات إعادة الشراء المدرجة في التعريف الوطني للتعويض بمعناها الواسع. وينبغي أن تصنف ضمن القروض جميع اتفاقات إعادة الشراء الأخرى للأوراق المالية.

^{١٩} راجع الصفحات ٢٩-٣٣ من دليل الإحصاءات النقدية والمالية للاطلاع على تفاصيل إضافية وعلى المعالجة البديلة لاتفاقات إعادة الشراء. وفي جميع الحالات، ينبغي أن تتوافق المعالجة المتبعة في نظام إحصاءات مالية الحكومة مع المعالجة المتبعة في الحسابات القومية وفي الإحصاءات النقدية والمالية.

الفائدة والوقت المتبقي حتى الاستحقاق. وإذا لم تتوافر قيم سوقية لتلك الأوراق المالية، ينبغي أن تقيم عندئذ بسعر الإصدار زائداً الفائدة المستحقة، حيث يتحدد مقدار الفائدة بسعر الفائدة الضمني في سعر الإصدار الأصلي.

٧-١٠٦ السندات وسندات الدين هما أوراق مالية طويلة الأجل تعطي لأصحابها حقا غير مشروط في الحصول على دخل نقدي ثابت أو دخل نقدي متغير محدد تعاقدياً يسمى عادة فائدة. وتعطي معظم السندات وسندات الدين هذه لحامليها أيضاً حقا غير مشروط في مبلغ أو مبالغ ثابتة كسداد للمبلغ الأصلي في تاريخ محدد أو تواريخ محددة. غير أن السندات الدائمة ليس لها تاريخ استحقاق.

٧-١٠٧ السندات بدون قسائم هي أوراق مالية طويلة الأجل لا تنطوي على مدفوعات دورية خلال أجل السند. وأسوة بالأوراق المالية قصيرة الأجل، تباع هذه السندات بخصم ويحصل أصحابها على دفعة واحدة تشمل الفائدة المتجمعة عند الاستحقاق. وسندات الخصم الكبير هي أوراق مالية طويلة الأجل تستلزم مدفوعات دورية خلال أجل الأداة، ولكن المبلغ يقل كثيراً عن سعر الفائدة السوقية.

٧-١٠٨ إذا لم تتوافر قيم سوقية للأوراق المالية طويلة الأجل، يجب أن تقيم بسعر الإصدار زائداً الفائدة المتجمعة غير المدفوعة. ومن المهم ألا تقيم سندات الخصم الكبير والسندات بدون قسائم بالقيمة الاسمية الأصلية.

٧-١٠٩ تعد بعض سندات الشركات قابلة للتحويل إلى أسهم في نفس الشركة كخيار متاح لحامليها. وفي حالة تداول خيار التحويل بصورة مستقلة، فإنه يعامل كأصل مستقل ويصنف كمشترك مالي (٦٢١٧)

د- القروض (٦٢١٤، ٦٢٢٤، ٦٣١٤، ٦٣٢٤)

٧-١١٠ القرض هو أداة مالية تنشأ عندما يقرض دائن ما أموالاً بصورة مباشرة إلى مدين ما، ويحصل على وثيقة غير قابلة للتداول كإثبات للأصل.^{١٦} وتشتمل هذه الفئة على القروض العقارية، والقروض المقسطة، وائتمان الشراء التأجيلي، وقروض تمويل الائتمان التجاري والسلف، واتفاقات إعادة الشراء، والأصول المالية والخصوم الناشئة ضمناً عن التأجير التمويلي، والمطالبات القائمة على صندوق النقد الدولي أو الخصوم القائمة له في شكل قروض. ولا يعتبر ائتمان التجارة المعتاد وما شابهه من الحسابات الدائنة/المدينة قروضا.

^{١٦} يميز القرض عن الوديعة (٦٢١٢) على أساس ما جاء في الوثائق الدالة عليهما.

قابلية تداول الأسهم غير المسجلة في البورصة أو انخفاض سيولتها.

و- احتياطات التأمين الفنية [GFS] (٦٢١٦، ٦٢٢٦، ٦٣١٦)

٧-١٢ تتألف احتياطات التأمين الفنية من صافي حصص الأسر في صناديق معاشات التقاعد واحتياطات التأمين على الحياة، والأقساط المسددة مسبقاً، والاحتياطات مقابل المطالبات القائمة. ويمكن أن تتحمل وحدات الحكومة العامة خصوماً عن احتياطات التأمين الفنية بوصفها مديراً لبرامج تأمين على غير الحياة وبرامج معاشات تقاعد غير مستقلة أو غير ممولة، ويمكنها أن تحوز أصولاً بوصفها حائزاً لوثائق تأمين على غير الحياة. ولا يرجح أن تتحمل وحدة من وحدات الحكومة العامة خصوماً أو تحوز أصولاً تتعلق بالتأمين على الحياة، وبمقدور الشركات العامة المالية، بما في ذلك صناديق معاشات التقاعد المستقلة، أن تدخل في جميع أنواع برامج التأمين، ومنها التأمين على الحياة.

٧-١٢١ يكون للأفراد المشمولين ببرنامج للتقاعد، مطالبات على الوحدة التي تدير البرنامج تصفياً بدفع المنافع عندما يفي هؤلاء الأفراد بمعايير معينة، وهي عادة بلوغ سن معينة أو قضاء عدة سنوات معينة في الخدمة أو كليهما. وتعتمد طبيعة هذه المطالبات، والخصوم المقابلة على الوحدات التي تدير صناديق معاشات التقاعد، على نوع المنافع الموعود بها.

٧-١٢٢ أهم نوعين لبرامج معاشات التقاعد هما البرامج ذات المنافع المحددة والبرامج ذات المساهمات المحددة. وفي البرامج ذات المنافع المحددة يكون مستوى منافع معاشات التقاعد التي يعد بها أصحاب الأعمال موظفيهم المشتركين مضموناً، وعادة ما يتحدد بصيغة تستند إلى مدة خدمة المشتركين ورواتبهم. والخصوم القائمة على برامج معاشات التقاعد ذات المنافع المحددة هي القيمة الحالية للمنافع الموعود بها. ويكون مستوى مساهمات رب العمل في الصندوق مضموناً في البرامج ذات المساهمات المحددة ولكن المنافع التي تدفع تعتمد على أصول الصندوق. والتزام صندوق معاشات التقاعد ذي المساهمات المحددة هو القيمة السوقية الجارية لأصول الصندوق.

٧-١٢٣ يمكن أن تتولى شركة تأمين عامة أو خاصة إدارة صندوق معاشات التقاعد لموظفي الحكومة نيابة عن الحكومة، أو يمكن أن تتولى الحكومة تنظيمه وإدارته كصندوق معاشات تقاعد مستقل أو غير مستقل. والبرنامج غير الممول لا بد بطبيعته أن ينظمه ويديره رب العمل الذي قد يكون وحدة من وحدات الحكومة العامة أو شركة عامة.

٢٢ يشار إلى البرامج ذات المساهمات المحددة باسم برامج شراء النقود.

٧-١١٦ عندما تباع الأوراق المالية المتحصل عليها من اتفاقات إعادة شراء أو من إقراض أوراق مالية إلى أطراف ثالثة، ينتج عن ذلك بيع على المكشوف. وفي هذه الحالة ينبغي أن يدرج في الميزانية العمومية للبائع أصل بإشارة سالبة يعادل القيمة السوقية الجارية للورقة المالية المباعة.

هـ- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى (٦٢١٥، ٦٢٢٥، ٦٣١٥)

٧-١١٧ تضم الأسهم وحصص رأس المال الأخرى جميع الأدوات والسجلات التي تقر بالمطالبات على القيمة المتبقية لشركة ما بعد سداد مطالبات جميع الدائنين. ولا تعطى معظم سندات المشاركة في رأس المال حقا في دخل محدد مسبقاً أو في مبلغ محدد عند تصفية الشركة المعنية.^{٢٠} وتثبت ملكية حصص رأس المال عادة بالأسهم أو المشاركات أو بوثائق مماثلة. ولا يمكن أن تشكل الأسهم وحصص رأس المال الأخرى خصوماً على وحدات الحكومة العامة، ولكن يمكن لتلك الوحدات حيازتها كأصول.

٧-١١٨ إلى جانب الأسهم العادية للشركات، تصنف أنواع الأوراق المالية التالية كأسهم أو حصص رأسمال أخرى:

- قيمة حصة ملكية وحدة حكومية في شبه شركة.
- شركات التضامن والحصص في شركات التوصية المحدودة.
- الأسهم الممتازة التي تعطي لحاملها حقا في المشاركة في توزيع القيمة المتبقية للشركة المساهمة المعنية عند تصفيتها.
- أسهم صناديق الاستثمار المشتركة.

٧-١١٩ إذا أمكن، ينبغي تقييم الأسهم وحصص رأس المال الأخرى بالأسعار الجارية في البورصات أو الأسواق المالية المنظمة الأخرى، بما في ذلك أسهم الشركات العامة المتداولة بنشاط. وحصص رأس المال التي تحتفظ بها وحدات حكومية في شركات عامة ذات أسهم غير متداولة وجميع أشباه الشركات تساوي القيمة الكلية لأصول الشركة أو شبه الشركة ناقصاً القيمة الكلية لخصومها الأخرى.^{٢١} وتقدر قيمة الأسهم في شركات خاصة، غير المتداولة بانتظام، باستخدام أسعار الأسهم المسجلة في البورصة والمماثلة في الإيرادات وسجل الأرباح الموزعة والاحتمالات. ويمكن تعديل الأسعار بالتخفيض لمراعاة انخفاض

^{٢٠} تخول بعض الأسهم الممتازة لحائزيها حقا في الحصول على دخل ملكية محدد سلفاً في شكل أرباح موزعة، وفي المشاركة في توزيع القيمة المتبقية للشركة المعنية عند تصفيتها.

^{٢١} إذا كانت الوحدة الحكومية المعنية لا تمتلك كل حصص رأسمال الشركة العامة، فإنه لا يدرج في عداد الأصول إلا حصتها التناسبية.

١٢٩-٧ الاحتياطات مقابل المطالبات القائمة هي احتياطات يحتفظ بها مديرو برامج التأمين على غير الحياة لتغطية المبالغ التي يتوقعون دفعها عن مطالبات لم تسو بعد أو عن مطالبات يمكن التنازع بشأنها. وتكون المطالبات المقبولة من مديري برامج التأمين مستحقة عند وقوع الحدث أو الحادث الذي ينشئ المطالبة. وهذه الاحتياطات هي أصول للمستفيدين الذين يحصلون عليها في نهاية الأمر كتعويض عن مطالباتهم، وهي خصوم على مديري برامج التأمين. وقيمة الاحتياطات مقابل المطالبات القائمة هي القيمة الحالية للمبالغ المتوقع دفعها تسوية للمطالبات، بما في ذلك المطالبات المتنازع عليها.

ز- المشتقات المالية (٦٢١٧، ٦٢٢٧، ٦٣١٧، ٦٣٢٧)

١٣٠-٧ المشتقات المالية هي أدوات مالية مربوطة بأداة مالية معينة أو مؤشر معين أو سلعة أساسية معينة، ويمكن من خلالها وبذاتها تداول مخاطر مالية معينة في الأسواق المالية. وتستمد قيمة المشتق المالي من سعر البند الأساسي، أي السعر المرجعي. وقد يشير مصطلح "البند الأساسي" إلى مؤشرات وأيضا إلى سلع أساسية ومنتجات مالية أخرى، وقد يرتبط مصطلح "السعر المرجعي" بسلعة أساسية أو أصل مالي أو سعر فائدة أو سعر صرف أو مشتق آخر أو هامش بين سعرين أو مؤشر أو سلة أسعار. ومن الضروري وجود سعر سوقي ملاحظ أو مؤشر للبند الأساسي من أجل إجراء حساب قيمة أي مشتق مالي. وإذا تعذر تقييم مشتق مالي لعدم وجود سعر سوقي سائد أو مؤشر للبند الأساسي، فلا يمكن اعتباره أصلا ماليا. وخلافا لمطالبات مالية أخرى عديدة، لا يدفع مبلغ أصلي كسلفية يتوجب سدادها ولا يتجمع دخل استثمار.

١٣١-٧ توجد فئتان عريضتان للمشتقات المالية هما: عقود النوع الأجل، بما في ذلك المبادلات، وعقود الخيار. وبموجب العقد الأجل يوافق الطرفان على تبادل كمية معينة من بند أساسي، قد يكون حقيقيا أو ماليا، بسعر متفق عليه في تاريخ محدد. وفي بداية العقد يتم تبادل حجم تعرض لمخاطر ذات قيمة سوقية متساوية وتكون قيمة العقد صفرا. ولا بد من انقضاء بعض الوقت حتى تختلف القيمة السوقية لمخاطر كل طرف بحيث ينشأ أصل لطرف والتزام على الطرف الآخر. وقد تتغير علاقة المدين والدائن من حيث الحجم والوجهة خلال حياة العقد الأجل.

١٣٢-٧ تشتمل العقود الشائعة من النوع الأجل على مبادلات أسعار الفائدة واتفاقات أسعار الفائدة الآجلة ومبادلات النقد الأجنبي وعقود الصرف الأجنبي الآجلة ومبادلات أسعار الفائدة بين العملات:

١٢٤-٧ يمكن أن يكون لبرنامج معاشات التقاعد الذي تديره شركة تأمين أو المدار كصندوق معاشات تقاعد مستقل صافي قيمة موجب أو سالب، إذا زادت أصول الصندوق أو نقصت عن التزامات الصندوق المتعلقة بمنافع التقاعد. وكما هي الحال بالنسبة للشركات العامة الأخرى، يمتلك القيمة الصافية هذه رب العمل الذي أنشأ الصندوق. وصندوق معاشات التقاعد غير المستقل لا يعد وحدة مستقلة، وتنتمي أصوله إلى رب العمل. غير أن للموظفين مطالبة على رب العمل، وعلى رب العمل التزام يساوي القيمة الحالية للمنافع الموعود بها.

١٢٥-٧ إذا كانت الشركة العامة المالية المعنية شركة للتأمين على الحياة، فإنه يجب عليها أن تحتفظ باحتياطات مقابل وثائق التأمين على الحياة والدخل السنوي القائمة الصادرة عنها. ويكون للأسر مطالبات على الشركة المذكورة تساوي القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة لمنافع الوثائق، ومن ثم يكون على شركة التأمين على الحياة التزام يساوي نفس المبلغ.

١٢٦-٧ فيما يتعلق ببرامج الضمان الاجتماعي، لا يسجل نظام إحصاءات مالية الحكومة أي خصوم مقابل وعود الحكومة بدفع معاشات التقاعد وغيرها من منافع في المستقبل، بغض النظر عن مستوى الأصول بصندوق الضمان الاجتماعي أو حسابات منفصلة أخرى. وتصنف الخصوم المتعلقة بدفع منافع أصبحت مستحقة الدفع ولم تدفع بعد كحسابات مدينة أخرى.

١٢٧-٧ تنشأ أقساط التأمين على غير الحياة المسددة مسبقا عن كون معظم أقساط التأمين تدفع في بداية الفترة المشمولة بالتأمين. ولذلك، فإن شركة التأمين لا تكون قد اكتسبت بعد في أي وقت معين جزءا من أقساط التأمين المدفوعة فعلا لأن تلك الأقساط تغطي مخاطر في المستقبل. وتتحدد قيمة الأقساط المسددة مسبقا على أساس نسبة المخاطر في الوقت الباقي من أجل العقد إلى مخاطر فترة العقد بأكملها.^{٢٣}

١٢٨-٧ تعد أقساط التأمين المسددة مسبقا أصولا لحملة الوثائق وخصوما على شركات التأمين. وقد تشتري وحدات الحكومة العامة تأمينا، يكون عادة على غير الحياة، لإدارة مخاطرها، وقد تدير وحدات الحكومة العامة أيضا برامج تأمين، مثل التأمين ضد الفيضانات أو تأمين الودائع. وبذلك من الممكن أن يكون لوحدة حكومية أصول وخصوم عن الأقساط المسددة مسبقا.

^{٢٣} تقسم أقساط التأمين في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ إلى قسمين كما يلي: مدفوعات مقابل خدمات تنتجها شركة التأمين، وتحويلات. وتعامل الأقساط بأكملها كتحويلات في هذا الدليل.

٧-١٢٥ الهوامش هي مدفوعات نقد أو ضمان تغطي خصوما فعلية أو محتملة بموجب عقود مشتقات مالية. وتتألف الهوامش المستحقة السداد من نقد أو ضمان آخر مودع لحماية الطرف المقابل من خطر التخلف عن السداد، ولكنه يظل مملوكا للوحدة التي قامت بالإيداع. وتعتبر الهوامش المستحقة السداد المدفوعة نقدا ودائع وليست مشتقات مالية. وتحتفظ الهوامش المستحقة السداد المدفوعة بأوراق مالية أو أصول غير نقدية أخرى بطابعها كأوراق مالية أو أصول أخرى. وتؤدي الهوامش غير المستحقة السداد إلى انخفاض الالتزام الناشئ عن عقد المشتقات المالية المعني.

٧-١٣٦ تتوافر أسعار سوقية لمشتقات مالية عديدة لأنها متداولة في أسواق نشطة. وإذا لم تتوافر أسعار سوقية يمكن استخدام أساليب أخرى تتعلق بالقيمة العادلة مثل نماذج الخيارات أو القيم الحالية المخصومة. وإذا لم تتوافر القيمة السوقية الجارية لخيار ما، فيمكن تقييمه عندئذ بمبلغ العلاوة المدفوع أو المستحق الدفع.

ح الحسابات الأخرى الدائنة/المدينة (٦٢٢٨، ٦٢٢٨، ٦٣١٨)

٧-١٣٧ تتألف الحسابات الأخرى الدائنة/المدينة من الائتمان التجاري والسلف وبنود متنوعة أخرى مستحقة القبض أو الدفع. وينبغي تقييم تلك الأصول والخصوم بالمبلغ الذي يلتزم المدين تعاقديا بدفعه للدائن لإطفاء الالتزام.

٧-١٣٨ يشمل الائتمان التجاري والسلف ما يلي: (١) ائتمان التجارة المقدم مباشرة إلى مشتري السلع والخدمات، (٢) السلفيات المقدمة لأعمال قيد الإنجاز أو من المقرر تنفيذها، مثل المدفوعات المرحلية المؤداة أثناء الإنشاء أو عن مدفوعات مسبقة مقابل سلع وخدمات. وينشأ هذا الائتمان من التأخر المعتاد في تلقي المدفوعات، ومن التمديد المقصود للائتمان الذي يقدمه البائع لتمويل المبيعات. ولا يشمل الائتمان التجاري على القروض أو الأوراق المالية عدا الأسهم أو غيرها من الخصوم التي يتم إصدارها لتمويل التجارة. وإذا أصدرت وحدة حكومية سندا إذنيا أو ورقة مالية أخرى لتوحيد المدفوعات المستحقة عن عدة ائتمانات للتجارة، فإنه يتم تصنيف السند الإذني المعني أو الورقة المالية المعنية كورقة مالية عدا الأسهم. ولا تشير قيمة السلفة الخاصة بالأعمال قيد الإنجاز إلا إلى الأعمال المصنفة كمخزونات.^{٢٤}

٧-١٣٩ تشتمل الحسابات الأخرى الدائنة/المدينة المتنوعة على الضرائب المستحقة غير المدفوعة، والأرباح الموزعة، ومشتريات

• مبادلة أسعار الفائدة هي تبادل تدفقات نقدية متعلقة بمدفوعات أو متحصلات فائدة على أصل دين افتراضي بعملة واحدة خلال فترة من الزمن. غير أنه لا يحدث أبدا تبادل لأصل الدين.

• اتفاقات أسعار الفائدة الآجلة هي ترتيبات يوافق بموجبها طرفان على سعر فائدة يدفع في تاريخ تسوية محدد على مبلغ أصل دين افتراضي لا يتم تبادله على الإطلاق. ويحصل مشتري اتفاق سعر الفائدة الآجل على مدفوعات من البائع إذا زاد سعر الفائدة السائد على سعر الفائدة المتفق عليه ويحصل البائع على مدفوعات من المشتري إذا انخفض سعر الفائدة السائد عن سعر الفائدة المتفق عليه.

• مبادلة النقد الأجنبي هي معاملة بيع/شراء فوري لعملات وشراء/بيع أجل لنفس العملات في نفس الوقت.

• تنطوي عقود الصرف الأجنبي الآجلة على اتفاق طرفين على التعامل بعملات أجنبية بسعر صرف متفق عليه بمبلغ معين في تاريخ لاحق متفق عليه.

• تنطوي مبادلات أسعار الفائدة بين العملات، المعروفة أحيانا باسم مبادلات العملات، على تبادل تدفقات نقدية مرتبطة بمدفوعات فائدة وتبادل مبلغ أصل الدين بسعر صرف متفق عليه في نهاية العقد. وقد يحدث أيضا تبادل لأصل الدين في بداية العقد.

٧-١٣٣ الخيارات هي عقود تعطي لمشتري الخيار الحق، دون الالتزام، بشراء (خيار "شراء") أو بيع (خيار "بيع") أداة مالية معينة أو سلعة أساسية بسعر محدد مقدما خلال فترة زمنية معينة أو في تاريخ معين. وتباع الخيارات أو "تحرر" على أنواع عديدة من البنود الأساسية مثل حصص رأس المال، وأسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، والسلع الأساسية ومؤشرات معينة. ويدفع مشتري الخيار علاوة للبائع نظير تعهد البائع ببيع أو شراء المقدار المحدد من الأداة الأساسية أو السلعة الأساسية لدى طلب المشتري.

٧-١٣٤ حقوق الاكتتاب (warrants) هي نوع من الخيارات، وهي أدوات قابلة للتداول تعطي لحاملها الحق في شراء عدد معين من الأسهم والسندات من الجهة المصدرة لحقوق الاكتتاب (تكون عادة شركة) بشروط معينة لفترة زمنية محددة. وهناك أيضا حقوق بيع وشراء العملات (currency warrants) وهي تستند إلى مقدار مطلوب من عملة ما لشراء عملة أخرى، وحقوق مبادلة بين العملات (cross-currency warrants) مربوطة بعملة ثالثة.

^{٢٤} كما ورد بيانه في الفقرة ٧-٣٤، تصنف كأصول ثابتة في الميزانية العمومية للمشتري، قيمة العمل الجاري بإنشاءات غير مكتملة يجري اقتناؤها من خلال مدفوعات مرحلية مشترطة بموجب عقد بيع.

القيم السوقية الجارية لبعض الأغراض التحليلية، ومن المفيد عموماً أن تتوافر القدرة على المقارنة بين القيم الاسمية والقيم السوقية الجارية. ولذلك، يوصي الدليل بعرض تقديرات مجموع الدين وأهم فئات الدين بالقيمتين الاسمية والجارية.

٢- المتأخرات

٧-١٤٤ يصبح الدين متأخر السداد إذا لم تتم تصفيته في تاريخ استحقاق السداد. ويمكن أن تكون المعلومات الخاصة بالدين المتأخر السداد مفيدة لأنواع مختلفة من تحليلات السياسات الاقتصادية وتقديرات الملاءة. وينبغي توضيح مجموع مبلغ الدين المتأخر السداد كبند للتذكرة وتوسيع تصنيف الخصوم لتوضيح المقدار المتأخر السداد بكل فئة عندما تكون المبالغ كبيرة. وعلى سبيل المثال، ينبغي تقسيم الخصوم القائمة على وحدة حكومية ما، عن أوراق مالية عدا الأسهم مستحقة لولايات محلية (البند ٦٣١٣ في الجدول ٧-٣) إلى المبلغ غير المتأخر السداد والمبلغ المتأخر السداد.

٣- التزامات متعلقة بمنافع الضمان الاجتماعي

٧-١٤٥ لا يسجل نظام إحصاءات مالية الحكومة أي خصوم مقابل وعود الحكومة بدفع منافع الضمان الاجتماعي في المستقبل، مثل معاشات التقاعد والرعاية الصحية. وتعامل جميع المساهمات في برامج الضمان الاجتماعي كتحويلات (إيرادات) وتعامل أيضاً جميع مدفوعات المنافع كتحويلات (مصرفات). وينبغي إجراء حساب للقيمة الحالية لمنافع الضمان الاجتماعي المكتسبة فعلاً بموجب القوانين واللوائح القائمة، والتي يتوجب دفعها في المستقبل، بأسلوب مماثل لعملية حساب خصوم برنامج رب العمل للتقاعد وإدراج تلك القيمة كبند للتذكرة.

٤- العقود الاحتمالية

٧-١٤٦ العقود الاحتمالية هي العقود التي تنشئ مطالبة مالية مشروطة على وحدة ما. وفي هذا السياق، يعني كون المطالبة مشروطة أن المطالبة لا تصبح سارية إلا إذا تحقق شرط أو شروط منصوص عليها. وتنتج الترتيبات الاحتمالية تأثيراً اقتصادياً على الأطراف المعنية بأنها تمنح حقوقاً أو تنشئ التزامات يمكن أن تؤثر على قرارات مستقبلية. وقد تكون تلك العقود الاحتمالية في مجموعها مهمة لأغراض السياسة المالية والتحليل المالي، وبناء عليه، يجب تسجيل العقود الاحتمالية المهمة كبند للتذكرة.

٧-١٤٧ يمكن أن تمثل العقود الاحتمالية أصولاً احتمالية أو خصوماً احتمالية. ومن الأنواع الشائعة للخصوم الاحتمالية القائمة على وحدة من وحدات الحكومة العامة ضمان الدفع من جانب طرف ثالث، كما يحدث عندما تضمن وحدة الحكومة العامة

ومبيعات الأوراق المالية، والريع، والأجور والرواتب، والمساهمات الاجتماعية، والمنافع الاجتماعية، وينود مشابهة. وينبغي، من حيث المبدأ، ألا تدرج ضمن هذه الفئة فائدة مستحقة غير مدفوعة، بل تضاف إلى المبلغ الأصلي للأصل الأساسي. غير أن من المسلم به أنه ربما كان من الضروري اتباع ممارسات وطنية في شأن الفائدة المستحقة على الودائع والقروض، وتصنيفها ضمن الحسابات المدينة. وينبغي الإشارة بصورة مستقلة إلى الضرائب المستحقة التحصيل و/أو الأجور المستحقة الدفع إذا كانت المبالغ كبيرة.

هـ- القيمة الصافية

٧-١٤٠ القيمة الصافية هي الفرق بين مجموع قيمة جميع الأصول ومجموع قيمة جميع الخصوم. وكما ورد ذكره بالفقرة ٧-١٥، تعامل الأسهم وحصص رأس المال الأخرى كخصوم على الشركات العامة في نظام إحصاءات مالية الحكومة. وإذا كانت متداولة في السوق أو يمكن تقييمها بشكل آخر بصورة مستقلة، فإن القيمة الصافية للشركة العامة المعنية تتحدد بإدراج قيمة أسهمها وحصص رأسمالها الأخرى ضمن مجموع قيمة خصومها. وبذلك، يمكن أن تكون للشركة قيمة صافية موجبة أو سالبة حتى إن كانت مملوكة بالكامل لوحدة حكومية. ومن المفترض في حالة الشركة العامة الأخرى وجميع أشباه الشركات، أن قيمة الخصوم القائمة على الشركة أو شبه الشركة عن الأسهم وحصص رأس المال الأخرى تعد مساوية لمجموع قيمة أصولها ناقصاً مجموع قيمة خصومها الأخرى، ونتيجة لذلك، تكون القيمة الصافية لهذه الوحدات صفراً. وتعتبر القيمة الصافية المالية، التي تساوي مجموع قيمة جميع الأصول المالية ناقصاً مجموع قيمة جميع الخصوم عنصرًا مهمًا في مجموع القيمة الصافية.

واو- بنود التذكرة

٧-١٤١ ربما كان من المرغوب قيد بنود للتذكرة لتوفير معلومات تكملية عن بنود مرتبطة بالميزانية العمومية ولكن غير مدرجة بها.

١- الدين

٧-١٤٢ يتألف الدين من جميع الخصوم التي تتطلب أداء مبلغ أو مبالغ كمدفوعات فائدة أو مدفوعات سداد المبلغ الأصلي أو كليهما من المدين إلى الدائن في تاريخ أو تواريخ في المستقبل. وبذلك تعتبر جميع الخصوم في نظام إحصاءات مالية الحكومة ديناً، فيما عدا الأسهم وحصص رأس المال الأخرى والمشتقات المالية.

٧-١٤٣ قد تختلف القيمة السوقية الجارية للدين في بعض الحالات اختلافاً كبيراً عن قيمته الاسمية التي ورد تعريفها بالhashية رقم (٨) بالفصل الثالث. وربما كانت القيم الاسمية للدين أفضل من

النقد الأجنبي عدا الاحتياطيات الدولية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان الأصول والخصوم ذات الصلة لجميع كيانات القطاع العام المسؤولة عن مواجهة أزمات العملة أو المشاركة في تلك المواجهة. وعملا، يشمل نطاق التغطية هذا الحكومة المركزية ما عدا صناديق الضمان الاجتماعي.^{٢٥}

٦- الأسلحة العسكرية ونظم إطلاق الأسلحة غير المرسلة

٧-١٥٢ كما ورد بيانه في الفقرة ٧-٣٦، لا تعامل الأسلحة المدمرة والمركبات والمعدات والإنشاءات الأخرى التي تكون مهمتها إطلاق مثل هذه الأسلحة كأصول ثابتة. ومع ذلك، يحتفظ عموما بهذه البنود لعدة سنوات كما أنها في بعض الحالات تستخدم بصورة متكررة أو مستمرة لسنوات عديدة. ولذلك قد يكون من المفيد لبعض الأغراض التحليلية معرفة القيمة السوقية الجارية لهذه البنود كما لو كانت قد عوملت كأصول ثابتة وإدراج هذه القيمة كبنود للتذكرة.

زاي- تصنيف مزدوج تكميلي للمطالبات المالية حسب قطاع الطرف الآخر في الأداة

٧-١٥٣ تركز تصنيفات الأصول المالية والخصوم الواردة في الجدول ٧-٣ على نوع الأداة التي تستند إليها المطالبة المعنية. ومن المهم في أغلب الأحيان، تحديد علاقات مالية مفصلة بقدر أكبر حتى يمكن فهم الأصول المالية والخصوم لقطاع الحكومة العامة أو القطاع العام فهما تماما. وعلى سبيل المثال، من المهم في أغلب الأحيان معرفة أنواع الخصوم التي يستخدمها قطاع الحكومة العامة في الحصول على التمويل وأيضا معرفة القطاعات التي تقدم التمويل. وداخل قطاع الحكومة العامة، من الضروري في أغلب الأحيان تحليل علاقات المدين والدائن بين القطاعات الفرعية.

٧-١٥٤ تنطوي جميع المطالبات المالية على طرفين. ونتيجة لذلك من الممكن إجراء تصنيف مزدوج للأدوات المالية للمطالبات المالية مع الطرف الثاني. ويعرض الجدول ٧-٤ هذا التصنيف التكميلي، الذي ينبغي إعداده بصورة مستقلة للأصول المالية والخصوم، أما تعاريف القطاعات فقد وردت في الفصل الثاني.

سداد قرض من جانب مقترض آخر. وتعتبر هذه الترتيبات احتمالية لأن الضامن لا يشترط عليه سداد القرض إلا إذا تخلف المقترض عن السداد. ومن الأمثلة الأخرى للخصوم الاحتمالية خطابات الاعتماد، وخطوط الائتمان، والتعويضات مقابل التزامات ضريبية غير متوقعة ناشئة في عقود الحكومة مع وحدات أخرى، والتعويضات عن الأضرار وغيرها من المطالبات القانونية ضد الحكومة في قضايا منظورة أمام المحاكم. ومن أمثلة الأصول الاحتمالية قضية قيد النظر تطالب فيها الحكومة بتعويضات من طرف آخر.

٧-١٤٨ لا يمكن قياس جميع الأصول أو الخصوم الاحتمالية كليا بسهولة من حيث صافي قيمة المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها أو دفعها. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تكون القيمة الاسمية الأصلية لجميع القروض المضمونة معروفة، ولكن القيمة الحالية لمدفوعات الحكومة المستقبلية بوصفها الضامن تعتمد على مدى ترجيح احتمال التخلف عن سداد كل قرض وتوقيت التخلف عن سدادها. ورغم عدم إمكان تقديم توصيات محددة في شأن العقود الاحتمالية، ينبغي تقديم وصف لطبيعة مختلف الأصول والخصوم الاحتمالية مع مؤشر ما لقيمتها الممكنة.

٧-١٤٩ يكون العقد في عدد من الترتيبات المالية، مثل العديد من المشتقات المالية، مشروطا من جانب طرف واحد أو من الطرفين، ولكن الترتيب نفسه تكون له قيمة لأنه قابل للتداول. وينبغي قيد تلك العقود كأصول مالية وخصوم.

ه- الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية

٧-١٥٠ المقصود بالاحتياطيات الدولية لبلد ما هو الأصول الخارجية الخاضعة لسيطرة السلطات النقدية والمتاحة لها فورا لأغراض التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، والتنظيم غير المباشر لأحجام تلك الاختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى أو كلاهما. وتتألف الأصول الاحتياطية من عملة وودائع وأوراق مالية محررة بعملة أجنبية، وذهب نقدي، وحقوق سحب خاصة، ووضع احتياطي البلد لدى صندوق النقد الدولي. وفي بلدان عديدة، يحتفظ البنك المركزي بالأصول الاحتياطية، ولكن قد تحتفظ وحدة حكومية بأصول احتياطية، وخصوصا عندما تعمل بوصفها السلطة النقدية. وإذا كان الأمر كذلك، ينبغي إدراج مقدار الأصول الاحتياطية لدى الوحدات التي تغطيها الميزانية العمومية ونوع تلك الأصول كبنود للتذكرة.

٧-١٥١ تتأثر قابلية الأصول الدولية للاستخدام بالمطالبات الفعلية والمحتملة عليها الناشئة عن خصوم قصيرة الأجل على السلطات النقدية وأنشطة خارج الميزانية تقوم بها تلك السلطات بعملة أجنبية. ولأغراض تقدير السيولة، قد تؤخذ في الاعتبار أصول

^{٢٥} يرد وصف مبادئ توجيهية مؤقتة بشأن تقييم وضع سيولة البلد بالعملة الأجنبية في المطبوع الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان:

International Reserves and Foreign Currency Liquidity: Guidelines for a Data Template Operational Guidelines (Washington 2001).

الجدول ٧-٤: التصنيف المزدوج للمطالبات المالية والقطاعات

الحسابات الأخرى الدائنة/المدينة	المشتقات المالية	احتياطات التأمين الفنية	الأسهم وحصص الملكية الأخرى	القروض	الأوراق المالية عدا الأسهم	العملة والودائع	
							محلية
							وحدات أخرى للحكومة العامة
							البنك المركزي
							شركات الإيداع الأخرى
							شركات مالية غير مصنفة في مكان آخر
							الشركات غير المالية
							الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر
							أجنبية
							المنظمات الدولية
							الحكومة العامة
							شركات مالية عدا المنظمات الدولية
							كيانات غير مقيمة أخرى